مجلة جامعة الملك سعود، م ٢، الآداب (١)، ص ص ١٣٣ - ١٧٧ (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

دراسة الظواهر النحوية في القراءات القرآنية الواردة في كتاب شرح *القصائد السبع* لأبي بكر بن الأنباري

صالح بن سليمان العمير

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. قامت هذه الدراسة بحصر القراءات القرآنية المستشهد بها على ظواهر نحوية في شرح القصائد السبع ودراستها من وجهة نظر النحوي، عرضت فيها آراء النحاة حول كل مسألة مقتصرًا على ذكر الخلافات الأساسية بين الكوفيين والبصريين، مؤيدًا ذلك بالأدلة والشواهد مع الإشارة إلى القراءات التي لم يوردها أبو بكر، وإلى آراء العلماء المنتمين لمدارس الاختيار التي تلت المدرستين البصرية والكوفية مبينًا موقف أبي بكر من القضية، مما ظهر معه أخذه بآراء الكوفيين ومتابعته لهم ونصرته لمذهبهم، وإذا رأى أن الصواب بجانب البصريين أخذ برأيهم، كما حدث في قضية مجيىء الحال جملة ماضوية مما ظهر معه عدم التعصب ضد البصريين والجرأة عليهم. وفي الكتاب دلائل أخرى على انتمائه للمدرسة الكوفية، فسنده متصل بأئمتهم، ونقوله عنهم ويستخدم مصطلحاتهم، ويصدر عن آرائهم في الإعراب، وألقاب البناء والإعراب.

وقد حرصت على أن تكون هذه الدراسة موثقة تطمئن إليها النفوس فعمدت إلى الرجوع إلى كتب التفسير والقراءات لتوثيق القراءات وإلى أمهات كتب النحو والصرف واللغة التي يصدر عنها الباحثون في مثل هذا العمل لينال رضا المختصين.

يعد أبو بكر بن الأنباري(١) من القلة الذين برزوا في النحو الكوفي وشدوا به وشيدو صرحه حتى أصبح حقيقة ملموسة.

---

(١) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري (٢٧١ - ٣٢٧ أو ٣٢٨هـ). انظر ترجمته في محمد بن الحسن الزبيدي، *طبقات النحويين*، =

إن مصادر النحو الكوفي تكاد تكون مقصورة على الآراء المبثوثة في كتب المتأخرين إذا استثنينا *معاني القرآن* للفراء، و*مجالس* ثعلب،⁽٢⁾ وهما لا يعدان كتابي نحو، وإن عولجت فيهما المسائل النحوية. وهذا يوحي بعدم أصالة النحو الكوفي.

ولكن أبا بكر بن الأنباري — بما أوتيه من خصائص ومزايا قلما تتوافر في غيره — فرض أصالة النحو الكوفي، ودوَّن البرهان القاطع على ذلك بما أثبته فيما وصل إلينا من كتبه، مع أنه لم يصل إلينا منها إلا القليل.

ففي كتاب *المذكر والمؤنث* كثير من مسائل النحو والصرف الكوفي قلما تجدها في مصدر غيره من مصادر الكوفيين، أوردها أبو بكر استطرادًا.⁽٣⁾

تحقيق محمد أبي الفضل، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، د. ت.)، ص ص ١٥٣ - ١٥٤؛ المفضل بن محمد التنوخي، *تاريخ العلماء النحويين*، تحقيق: الحلو (الرياض: دار الهلال، ١٤٠١هـ)، ص ص ١٧٨ - ١٨٠، وأحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد* (بيروت: دار الكتاب العربي، د. ت.)، مج ٣، ص ص ١٨١ - ١٨٦، وعبدالكريم بن محمد السمعاني، *الأنساب* (بيروت: نشره محمد دمج، ١٤٠٠هـ)، مج ١، ص ٣٥٥؛ وأبو البركات، عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري *نزهة الألباء*، تحقيق إبراهيم السامرائي (الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ) ص ص ١٩٧ - ٢٠٤؛ وياقوت بن عبدالله الحموي، *معجم الأدباء* (بيروت: دار المأمون، د. ت.)، مج ١٨، ص ص ٣٠٦ - ٣١٣؛ وعلي بن يوسف القفطي، *إنباه الرواة*، تحقيق أبو الفضل (القاهرة: دار الفكر، ١٤٠٦هـ)، مج ٣، ص ص ٢٠١ - ٢٠٨؛ وأحمد بن محمد بن خلكان، *وفيات الأعيان*، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار صادر، د. ت.)، مج ٤، ص ص ٣٤١ - ٣٤٣؛ ومحمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، تحقيق الأرنؤوط والزيبق، (بيروت: الرسالة، ١٤٠٣هـ)، مج ١٥، ص ص ٢٧٤ - ٢٧٨، ومحمد بن أحمد الجزري، *غاية النهاية*، تحقيق: ج. برجستراسر (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ)، مج ٢، ص ص ٢٣٠ - ٢٣٢، ومحمد بن علي الداوودي *طبقات المفسرين* (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، مج ٢، ص ص ٢٢٧ - ٢٣١.

(٢) محمد عبدالخالق عضيمة، مقدمة *المذكر والمؤنث* لأبي بكر بن الأنباري، (القاهرة: مطابع الأهرام، ١٤٠١هـ)، مج ١، ص ٢٢.

(٣) انظر: عضيمة، مقدمة *المذكر والمؤنث*، لابن الأنباري، مج ١، ص ص ٢٢، ٢٤.

وفي *شرح القصائد السبع الطوال* كثير من مسائل النحو والصرف عالجها أبو بكر على مذهب الكوفيين، وحسبك دليلاً على ذلك أنه ذيل تفسير كل بيت — تقريبًا — بالإعراب مستخدمًا وسائل الكوفيين الذين قال عن إماميهم: «لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائيّ والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس.»(٤) وجل أخذه وإسناده في كتبه عنهما إلى جانب شيخه ثعلب وأبيه القاسم.

ولم يقف عند حدّ الأخذ عن الكوفيين والتعصب لهم في كلّ حال، بل استفاد من علم البصريين، ونقل عن كتبهم في سائر مؤلفاته.(٥)

أما *شرح القصائد السبع* الذي لم يضع له مؤلفه مقدمة يبين فيها الغرض من تأليفه والطريقة التي سار عليها، بل ابتدأه بقوله: «قال امرؤ القيس بن حجر الكنديّ. . .» فإنه يعد من أرقى شروح الشعر الجاهليّ، عولجت فيه القضايا اللغوية، والنحوية، والصرفية، وأورد فيه من القراءات ما استدعته المناسبات، وأكثر فيه مؤلفه من الاستدلال بآيات القرآن الكريم. وأحاديث المصطفى ﷺ، وأقوال العرب وأشعارهم، كل ذلك بسند متصل بأئمة الكوفيين غالبًا كالكسائي والفراء.

وهذا الكتاب يعد مصدرًا من مصادر النحو الكوفي التي لم يصل إلينا منها إلا القليل، إلى جانب كونه مصدرًا من مصادر الشعر الجاهلي المتقدمة. ولعل أبا جعفر النحاس (ت ٣٣٧هـ) نظر فيه عندما شرح القصائد التسع المشهورات، وقد سار على طريقته إلا أنه لم يهتم اهتمامه بالإعراب، ولم يفرد له ما يخصه في شرح كل بيت.

---

(٤) ياقوت، معجم *الأدباء*، مج ٢٠، ص ١٣.

(٥) انظر مثلاً عضيمة، مقدمة *المذكر والمؤنث*، ص ٣٦، وطارق عبد عون الجنابي، مقدمة *المذكر والمؤنث* لابن الأنباري أيضًا (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٨م)، ص ص ٣٥-٣٧؛ وحاتم الضامن: مقدمة *الزاهر* (بيروت: المؤسسة الوطنية، ١٣٩٩هـ)، مج ١، ص ٤، ومحيي الدين رمضان، *فهارس إيضاح الوقف والابتداء*، لأبي بكر بن الأنباري (دمشق: مجمع اللغة، ١٣٩٠هـ)، مج ٢، ص ص ١٠٨٧، ١١٣٤.

وقد أورد التبريزيُّ (ت ٥٠٢هـ) في كتابه شرح *القصائد العشر* معظم شرحِ ابن الأنباري⁽⁶⁾ غيرَ مصرّح بذلك، اللهم إلا ما ألمح إليه في مقدمته من أنه سُئِلَ أن يُلَخِّصَ شرحَ القصائد.

وأبو بكر إمام في القراءة متبحر فيها،⁽⁷⁾ وقد أورد في كتابه شرح *القصائد* بعض القراءات شواهد على بعض مسائل النحو واللغة.

وقد استخلصتُ منها ما يتعلق بالقضايا النحوية، وتناولتها على النحو التالي:

١ ـ اختيار عنوان للمسألة حسب أبواب النحو، مراعيًا ترتيب أبواب *ألفية ابن مالك*.

٢ ـ وضعت لكل قضية تمهيدًا يناسبها، لأصِلَ منه إلى الغرض المنشود، ويختلف هذا التمهيد من قضية إلى أخرى حسب الحاجة ونوع القضية.

٣ ـ أوردت نصّ كلام أبي بكر المشتمل على القراءة إلى جانب البيت المشروح.

٤ ـ قمت بتخريج القراءة في الهامش، وبينت نوعها ومن قرأ بها.

٥ ـ إذا كان في الآية قراءات أخرى فإني أوردها.

٦ ـ أدرس القضية دراسة من وجهة النظر النحوية، وأبين الخلاف وأعزوه لأصحابه.

٧ ـ أبيّن القول الراجح معتمدًا على ما تشير إليه الأدلة والقرائن، أو أقوال العلماء الموثقة بالأدلة.

٨ ـ حاولت أن تكون مصادر البحث أمهات كتب النحو وعلوم القرآن الكريم التي صدر عنها علماء القرن الخامس ومن جاء بعدهم.

---

(٦) انظر مثلاً: ص ص ١٩ ـ ٢٧ من يحيى بن علي التبريزي، شرح *القصائد العشر*، تحقيق: فخر الدين قباوة (حلب: دار الأصمعي، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

(٧) محمد بن أحمد الأزهري، *تهذيب اللغة*، مج ١، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة: دار القومية، ١٣٨٤هـ)، مج ١، ص ٢٨؛ وابن الجزري، *غاية النهاية*، مج ٢، ص ٢٣٠؛ والداوودي، *طبقات المفسرين*، مج ٢، ص ٢٢٨.

أما النسخة التي رجعت إليها فناشرها دار المعارف بمصر سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ط ٤، بتحقيق عبدالسلام هارون.

العلم

علم الجنس - تنوينه، ودخول (أل) عليه.

العلم قسمان: شخصي، وعرّفه ابن عصفور بأنه الاسم الذي علق في أول أحواله على شيء يعينه في جميع أحواله.(٨) وذلك من أولي العلم كمحمد، والقبائل والبلاد، وما يؤلف من حيوان أطلق عليه اسم يخصه.

والقسم الثاني: جنسيّ: وهو ما يعين مسماه — بغير قيد — تعيين ذي الأداة الجنسية، أو الحضورية.(٩) ولم تضع العرب أعلامًا لكل الأجناس، قال ابن مالك:(١٠)

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظًا، وهو عم

وذلك نحو: ثُعالة، فهو علم على الثعلب، وأسامة للأسد، وذوالة للذئب، وشبوة للعقرب. ومن علم الجنس ما هو معنويّ: كبرةَ، علم على المبرة، وفجار علم على الفجرة. قال النابغة الذبياني:(١١)

إنَّا اقتسمنا خُطَّتَيْنَا بيننَا فحملتُ بَرَّةَ، واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

---

(٨) علي بن مؤمن بن عصفور، شرح *جمل الزجاجي*، تحقيق صاحب أبي جناح، جـ ١ (الموصل: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، مج ٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م؛ مج ١، ص ٢٠٣.

(٩) عبدالله بن يوسف بن هشام، *أوضح المسالك*، تعليق محمد النجار (القاهرة: مطبعة الفجالة، د.ت.)، مج ١، ص ٧٢.

(١٠) ابن عبدالله بن مالك: *ألفية ابن مالك* (دمشق: دار البصائر، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، عن طبعة دار الكتب)، ص ١٤.

(١١) أبو أمامة زياد النابغة الذبياني: *ديوانه*، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، د.ت.)، ص ٥٥.

وهذا النوع يشبه العلم الشخصي في أحكامه اللفظية، فلا يضاف، ولا تدخل عليه الألف واللام، ولا يوصف بالنكرة، ويقع مبتدأ، وتأتي الحال منه.(١٢)

ويمتنع من الصرف إذا انضم إلى العلمية بسبب آخر كالتأنيث، كما مرّ في بيت النابغة من عدم تنوين برة.(١٣) ومن ذلك، فينةُ، وبكرةُ، وعشيةُ، وضحوةُ، وغدوةُ،(١٤) فهذه أعلام على الأوقات المعبر عنها بها.

وقد اختلف النحاة في تنوينها، وإدخال الألف واللام عليها، فذهب البصريون إلى جواز ذلك،(١٥) لأنها كما تستخدم معارف لهذه الأوقات المحددة من اليوم الذي يكون فيه المتكلم تستخدم نكراتٍ يقصد بها أوقات في أيام متعددة.

---

(١٢) ابن مالك: *شرح الكافية الشافية*، تحقيق عبدالمنعم هريدي (دمشق: دار المأمون، د.ت.) مج ١، ص ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(١٣) فالمانع له من الصرف العلمية والتأنيث. أما فجار فعلم معدول عن الفجرة، بني على الكسر، لأنه على وزن فعال.

(١٤) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، *الكتاب* (بولاق، ١٣١٦هـ) مج ١، ص ١١٢؛ مج ٢، ص ص ٤٨ - ٤٩؛ وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد، *المقتضب*، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، مج ٣، ص ص ٣٧٩ - ٣٨٠؛ مج ٤، ص ص ٣٥٤ - ٣٥٦؛ وأبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، *ما ينصرف وما لا ينصرف*، تحقيق هدى قراعة (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م)، ص ص ٩٨ - ٩٩؛ هبة الله بن علي بن الشجري: *أمالي ابن الشجري* (بيروت: دار المعرفة، د.ت.)، مج ١، ص ص ١٤٥ - ١٤٦؛ جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي: *همع الهوامع*، تحقيق عبدالعال مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م)، مج ١، ص ٢٥٣.

(١٥) سيبويه: *الكتاب*، مج ٢، ص ص ٤٨ - ٤٩؛ وأبو جعفر أحمد بن محمد النحاس: *إعراب القرآن*، تحقيق زهير غازي زاهد (بغداد: وزارة الأوقاف، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، مج ١، ص ص ٥٤٨ - ٥٤٩؛ والنحاس، *شرح القصائد التسع*، تحقيق أحمد خطاب (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، مج ١، ص ٢١١؛ وأبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي: *زاد المسير في علم التفسير* (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، مج ٣، ص ٤٦؛ وشهاب الدين محمود الألوسي، *روح المعاني في تفسير القرآن* (بيروت: إحياء التراث العربي، د.ت.)، مج ٧، ص ١٥٩.

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأعلام لا تنون، ولا تعرف بأل. نصُّوا على ذلك في كلمة غدوة خاصة. (١٦)

قال أبو بكر بن الأنباري — في أثناء شرحه قول طرفة بن العبد:

كأنَّ حُدُوجَ المَالِكِيَّةِ غدوةً   خَلَايا سفينٍ بالنَّواصِفِ مِنْ دَدِ(١٧)

«والغدوة موضعها نصب على الوقت، وكان حقها ألا تنون؛ لأنها لا تُجرَى، فاضطر الشعر إلى إجرائها. وإنما صار حكمها ترك الإجراء لأنها مؤنثة معرفة. قال الفراء(١٨): سمعت أبا الجراح العقيلي يقول: ما رأيت كغدوةَ قطُّ. يعني غداة يومه أنها كانت باردة. قال: والدليل على أنها معرفة لا تجري أن العرب لا تضيفها، ولا تدخل عليها الألف واللام، ولا يقولون: رأيتك غدوةَ الخميس، إنما يقولون: غداةَ الخميس. وقد قرأ أبو عبدالرحمن السلميِّ(١٩) بالغُدْوَةِ من قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ ﴾(٢٠) وهي

---

(١٦) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: *معاني القرآن*، تحقيق أحمد يوسف ومحمد النجار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، مج ٢، ص ١٣٩؛ وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري؛ *جامع البيان في تفسير القرآن* (بيروت: دار المعرفة عن الأميرية، ١٣٢٣هـ)، مج ١٥، ص ١٥٤؛ وأبو عبدالله الحسن بن أحمد بن خالويه، *الحجة في القراءات السبع*، تحقيق عبدالعال مكرم (بيروت: دار الشروق، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، ص ١٤٠؛ والأزهري، *التهذيب*، مج ٨، ص ١٧٠؛ وأبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، *حجة القراءات*، تحقيق سعيد الأفغاني (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ص ٢٥١.

(١٧) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن العبد، *ديوانه* (بيروت: المكتبة الثقافية، د. ت.)، ص ٢٠؛ ويوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، *أشعار الشعراء الستة الجاهليين* (بيروت: دار الآفاق الجديدة، د. ت.)، مج ٢، ص ٤٠.

(١٨) الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ١٣٩ مع خلاف يسير.

(١٩) قرأ بها ابن عامر من السبعة، والحسن البصري، ومالك بن دينار، ونصر بن عاصم، وأبو رجاء العطاردي. انظر: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، *السبعة في القراءات*، تحقيق شوقي ضيف (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م)، ص ٣٩٠؛ وابن خالويه، *الحجة*، ص ص ١٤٠، ٢٢٣؛ وابن زنجلة، *حجة القراءات*، ص ص ٢٥١، ٤١٥، ٤١٦؛ ومكي بن أبي طالب القيسي، *الكشف عن وجوه القراءات*، تحقيق محيي الدين رمضان (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، مج ١، ص ٤٣٢؛ ومكي، *التبصرة في القراءات*، تحقيق محيي الدين رمضان (الكويت: معهد المخطوطات، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ص ١٩٣؛ وعثمان بن سعيد الداني،

قراءة شاذة، لا يقاس عليها، ولا تجعل أصلاً.»(٢١)

وقال الأزهري(٢٢) أيضًا: «وهي شاذة» وقال الفراء: (٢٣) «ولا أعلم أحدًا قرأ غيره» وقال ابن جرير الطبري: (٢٤) «وذلك قراءة عند أهل العلم بالعربية مكروهة؛ لأن غدوةَ معرفة، ولا ألف ولا لام فيها. . . والقراءة عندنا ما عليه القراء في الأمصار، لا نستجيز غيرها. . . .»

ويرى بعضهم أن منشأ هذه القراءة يعود إلى مجرد اتباع الخط، لا إلى ما يوافق العربية، فقد رسمت في جميع المصاحف بالواو، هكذا: الغدوة، كما رسمت الصلوٰة والزكوة. (٢٥)

التيسير في القراءات السبع، صححه أوتويرنزل (استانبول: مطبعة الدولة، ١٩٣٠م)، ص ص ١٠٢، ١٤٣؛ وأحمد بن علي بن الباذش، *الإقناع في القراءات السبع*، تحقيق عبدالمجيد قطاش (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٣هـ)، مج ٢، ص ٦٣٩؛ والنحاس، *إعراب القرآن*، مج ١، ص ٥٤٨؛ مج ٢، ص ٢٧٢؛ وأبو بكر أحمد بن الحسن النيسابوري، *الغاية في القراءات العشر*، تحقيق محمد الجنباز (الرياض: شركة العبيكان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ص ١٤٥؛ والطبري، *جامع البيان*، مج ١٥، ص ١٥٤؛ والمبرد، *المقتضب*، مج ٤، ص ٣٥٤؛ وأبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن* (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، مصورة عن ط. دار الكتب المصرية، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م)، مج ١٠، ص ٣٩١؛ ومحمد بن يوسف أبو حيان، *البحر المحيط* (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، والألوسي، *روح المعاني*، مج ٧، ص ١٥٩.

(٢٠) من الآية ٢٨، الكهف، وقرىء بها في آية ٥٢، الأنعام: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾

(٢١) أبو بكر بن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، تحقيق عبدالسلام هارون، ط ٤ (القاهرة: دار المعارف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ص ص ١٣٥ - ١٣٧.

(٢٢) الأزهري، *التهذيب*، مج ٨، ص ١٧٠؛ وانظر: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر، د.ت)، مج ١٥، ص ١١٦.

(٢٣) الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ١٣٩.

(٢٤) الطبري، *جامع البيان*، مج ١٥، ص ١٥٤.

(٢٥) ابن خالويه، *الحجة*، ص ١٤٠؛ ومحمد بن محمد بن محمد الزبيدي، *تاج العروس* (القاهرة: المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ)، مج ١٠، ص ٢٦٢.

والصحيح ما عليه البصريون من أن (غدوة) علم جنس معنوي، وترد نكرة(٢٦) فدخول (أل) عليها في قراءة ابن عامر ومن معه موافق لقواعد العربية، فلو كان لمجرد متابعة الرسم لفعلوا ذلك مع ما ماثل هذه الكلمة في الرسم كالصلاة والزكاة(٢٧) والقراءة سنة متبعة، رواها هؤلاء عن غيرهم، فلا مجال لاتهامهم بأنهم اتبعوا فيها رسم المصحف.

وما ادعاه بعضهم من أن القراءة شاذة مردود بنسبة القراءة — كما تقدم — إلى ابن عامر أحد القراء السبعة، وهو عربي صريح، قرأ القرآن الكريم على عثمان بن عفان ونصر بن عاصم، رضي الله عنهما، فهو إذن موجود قبل وجود اللحن(٢٨) وشيوعه، فلا يصدر من مثله الوهم. وقد وردت الغدوة في أشعارهم منونة، كما تقدم في بيت طرفة، وكقول المهلهل:

كأنَّا غُدوَةً وبني أبينا بِجَنْبِ عُنيزةٍ رَحَيًا مُدِيرِ(٢٩)

الاشتغال

جواز رفع المشغول عنه ونصبه.

للاسم المشتغَل عنه حالات، منها جواز نصبه ورفعه مع ترجح أحدهما أو تساويهما. وسأتناول بالبحث هذه الحالة تبعًا لما أورده أبو بكر بن الأنباري.

---

(٢٦) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ١، ص ٥٤٩.

(٢٧) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢، ص ٢٧٣؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٤، ص ١٣٦؛ والزبيدي، *تاج العروس*، مج ١٠، ص ٢٦٢.

(٢٨) انظر أبا حيان، *البحر*، مج ٤، ص ١٣٦؛ والألوسي، *روح المعاني*، مج ٧، ص ١٥٩.

(٢٩) البيت في: عبدالملك بن قريب الأصمعي، *الأصمعيات*، عناية وليم آلورد (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ص ٣٢؛ والمبرد، *الكامل*، تحقيق محمد أبي الفضل وزميله (القاهرة: دار نهضة مصر، د. ت.)، مج ٢، ص ٢٠٤؛ وأبوعبدالله محمد بن العباس اليزيدي، *الأمالي* (بيروت: عالم الكتب، د. ت.)، ص ١٢١.

فمن مواضع ترجح النصب وقوع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية(٣٠) شريطة ألا يفصل بين العاطف والاسم، كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾.(٣١) فالأنعام وقعت بعد حرف العطف من غير فاصل بينهما، وقد سُبقت الواو بالفعل (خَلَقَ) غير مسبوق بمبتدءًا. فنصبها أرجح من رفعها.(٣٢)

وقد تعرض أبو بكر لهذه المسألة في أثناء تحليله قول امرىء القيس:

أَحْمَى الدُّروعَ لَهُمْ فَسَرْبَلَهُمْ بِهَا ... والنَّارَ كَحَّلَهُمْ بِهَا تَكْحِيلاَ(٣٣)

غير أنه لم يصرح بترجح النصب على الرفع، لكنه يُفهم من كلامه، قال: «والنارَ منصوبة بكَحّل، والواو ظرف للفعل،(٣٤) والتقدير كحّلهم بالنار، فلما قدم النار نصبها بما بعدها، كما قال الله عزّ وجّل: ﴿ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾(٣٥) الآية، تقديره: وأعد للظالمين، فلما قدم الظالمين نصبهم بما بعدهم،(٣٦) ويجوز في العربية: والنارُ كَحَّلَهُمْ بها

---

(٣٠) وهذه الجملة يشترط فيها ألا تكون مبنية على اسم قبلها، أي ليست خبرًا لمبتدأ.

(٣١) النحل، ٤، ٥.

(٣٢) انظر في هذه المسألة: سيبويه، *الكتاب*، مج ١، ص ٤٦؛ وأبو محمد عبدالله بن علي الصيمري، *التبصرة والتذكرة*، تحقيق فتحي علي الدين (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، مج ١، ص ص ٣٣٠ - ٣٣١؛ وعبدالعزيز بن جمعة بن القواس، شرح *ألفية ابن معطي*، تحقيق علي الشوملي (الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، مج ٢، ص ٨٥٤؛ وابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، مج ٢، ص ص ٦٢٠ - ٦٢١.

(٣٣) امرؤ القيس، جندح بن حجر الكندي، *ديوانه*، تحقيق محمد أبي الفضل، ط ٤ (القاهرة: دار المعارف، د. ت.)، ص ٣٦٠؛ ورواية الديوان: أحمي دروعهم فسربلهم بها.

(٣٤) أي: كحل، في البيت، وظرف للفعل «أعَدَّ» في آية الإنسان الآتية. وهذا مذهب الكوفيين. انظر: الفراء، *معاني القرآن*، مج ٣، ص ٢٢٠؛ والنحاس، *إعراب القرآن*، مج ٣، ص ٥٨٦؛ ومكي بن أبي طالب، مشكل *إعراب القرآن*، تحقيق ياسين السَّوَّاس، ط ٢ (دمشق: دار المأمون للتراث، د. ت.).

(٣٥) ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴾، ٣١، الإنسان.

(٣٦) و «بيعذب» ونحوها - مما يتعدى - عند البصريين. انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٣، ص ٥٨٦؛ ومكي بن أبي طالب: *إعراب* مشكل *القرآن*، مج ٢، ص ٤٤٣.

تكحيلاً، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾(٣٧) فرفع القمر(٣٨) بما عاد(٣٩) عليه من الهاء.»(٤٠)

أما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره جملة: ﴿قَدَّرْنَٰهُ﴾. أو على أنه معطوف على ما قبله، وأما النصب فعلى أنه مفعول به، والرفع اختيار الفراء،(٤١) والنصب اختيار أبي عبيد.(٤٢)

واقد اختلف البصريون والكوفيون في ناصب المشغول عنه.(٤٣) فذهب البصريون إلى أن ناصبه فعل محذوف يفسره المذكور، ويستغني به عن ذكره(٤٤) والتقدير عندهم في الآية: وقدرنا القمرَ قدرناه.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده.(٤٥)

---

(٣٧) (والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم)، ٣٩، يٓس.

(٣٨) قرأ الكوفيون وابن عاصم بالنصب، وقرأ باقي السبعة بالرفع. انظر: ابن مجاهد، *السبعة*، ص ٣٤٠؛ وابن خالويه: *الحجة في القراءات السبع*، ص ٢٩٨؛ ومكي بن أبي طالب؛ *الكشف*، مج ٢، ص ٢١٦؛ *والتبصرة*، ص ٣٠٧؛ والداني، *التيسير*، ص ١٨٤؛ وابن الباذش، *الإقناع*، مج ٢، ص ٧٤٢؛ والنحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢، ص ٧٣١.

(٣٩) جاء بعده: «وأعاد عليه» ولا يظهر المقصود، لأن القاعدة عند الكوفيين أن المبتدأ مرفوع بالخبر، فإذا كان الخبر جملة فرافر المبتدأ هو الضمير عندهم، وهو جزء من الخبر؛ انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ١، ص ٤٧٠.

(٤٠) أبو بكر، شرح *القصائد السبع*، ص ١٢.

(٤١) الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ٣٧٨.

(٤٢) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢، ص ٧٢١.

(٤٣) انظر: أبا البركات الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق محمد محيي الدين (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.)، مج ١، ص ٨٢؛ و يعيش بن علي بن يعيش، شرح *المفصل* (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، مج ٢، ص ٢٠؛ ومحمد بن الحسن الاستراباذي الرضي، شرح *كافية ابن الحاجب* (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)، مج ١، ص ١٦٣.

(٤٤) سيبويه، *الكتاب*، مج ١، ص ص ٤٢، ٤٣؛ والنحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢، ص ٧٢١؛ والصيمري، *التبصرة والتذكرة*، مج ١، ص ٣٢٦.

(٤٥) انظر: الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ص ٩٥، ٣٧٨؛ مج ٣، ص ٢٢٠؛ والرضي، شرح *الكافية*، مج ١، ص ١٦٣.

فذهب فريق منهم الفراء إلى أن الفعل عامل في الضمير والاسم معًا،⁽٤٦⁾ وذهب آخرون منهم الكسائي إلى أنه عامل في الظاهر، والضمير ملغى.⁽٤٧⁾ والمختار ما ذهب إليه البصريون:⁽٤٨⁾ لأن في الفعل المظهر دلالةً على المضمر، فاستغنى به عنه، ولا يجوز معاملته معاملة البدل؛ لأن البدل متأخر عن المبدل عنه، بالإضافة إلى أن البدَل عند البصريين عامِلُهُ غيرُ عامل المبدل منه: وذلك لأنه على نية تكرير العامل،⁽٤٩⁾ ثم إنّ الضمير غير الظاهر من الناحية اللفظية، والعامل قد استوفى معموله وانشغل به عن نصب معمول آخر.⁽٥٠⁾

الفاعل والمفعول

نصب الفاعل ورفع المفعول به.

حكم الفاعل الرفع، وحكم المفعول به النصب، وقد سمع من كلام العرب — شعرًا ونثرًا — نصب الفاعل ورفع المفعول به، فمن ذلك قول العرب: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزّجاجُ الحجرَ،⁽٥١⁾ برفع الثوب والزجاج مع وقوع فعل الفاعل على كل منهما، فالثوب مخروق، والزجاج مكسور. وقول الأخطل:

---

(٤٦) ويظهر أن أبا بكر يوافق الفراء، فلم يصرح بإلغاء الضمير.

(٤٧) انظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، مج ٢، ٣٠؛ والرضى، *شرح الكافية*، مج ١، ص ١٦٣؛ وبهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين (القاهرة: المكتبة التجارية، ١٣٨١هـ/١٩٦١م)، مج ١، ص ٤٤٠؛ وابن عقيل، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق محمد كامل بركات (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، مج ١، ص ٤١٣؛ والشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، *التصريح على التوضيح* (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د.ت.)، مج ١، ص ٢٩٧.

(٤٨) انظر: ما ورد في التعليقة (٤٧)؛ وأبا البركات، *الإنصاف*، مج ١، ص ص ٨٢ - ٨٣.

(٤٩) انظر: أبا البركات، *الإنصاف*، مج ١، ص ص ٨٢، ٨٣.

(٥٠) انظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، مج ٢، ص ص ٣٠ - ٣١.

(٥١) انظر: عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع، *البسيط في شرح الجمل*، تحقيق عياد الثبيتي، (بيروت: دار الفكر الإسلامي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م)، مج ١، ص ٢٦٢؛ وابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، مج ٢، ص ٦١٢؛ وابن هشام، *المغني*، تحقيق مازن المبارك وعلي حمد الله، ط ٥ (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ص ٩١٧؛ وابن عقيل، *المساعد*، مج ١، ص ٤٠٤؛ و*شرح ابن عقيل*، مج ١، ص ٤٥٣، وخالد الأزهري، *التصريح*، مج ١، ص ٢٧٠؛ والسيوطي، *همع الهمع*، مج ٣، ص ٨.

مِثْلُ القنافذِ هدَّاجون قد بَلَغَتْ   نجرانُ أو بَلَغَتْ سواءاتِهم هَجَرُ(٥٢)

بنصب السوءات، ورفع هجر، وقول أبي زبيد الطائي :

إليكَ عذرة بعد عذرة   وقد يبلغ الشرَّ السديلُ المُشَمِّرُ(٥٣)

بنصب الشرَّ ورفع السديل، وقول ابن الرقيات :

أسلموه في دمشقَ كما   أَسْلَمَتْ وحشيةٌ وَهَقَا(٥٤)

بنصب الوهق ورفع الوحشية . وقول الحطيئة :

فلمَّا خشيتُ الهونَ والعيرُ ممسكٌ   على رُغْمِه ما أثبتَ الحبلَ حافرُه(٥٥)

---

(٥٢) غياث بن غوث الأخطل، *شعر الأخطل*، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ٢ (بيروت : دار الآفاق الجديدة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، مج ١، ص ٢٠٩ . والرواية فيه : على العيارات هداجون قد بلغت نجران، أو حدثت سوآتهم هجرُ. وانظر: معمر بن المثنى أبا عبيدة، *مجاز القرآن*، تحقيق محمد سزكين (القاهرة : مكتبة الخانجي، د . ت .)، مج ٢، ص ٣٩؛ وأبو الحسن سعيد بن سعدة الأخفش، *معاني القرآن*، تحقيق فائز فارس، ط ٢ (الكويت : الشركة الكويتية المحدودة لصناعة الورق والدفاتر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، مج ١، ص ١٣٤؛ والمبرد، *ما اتفق لفظه واختلف معناه*، تحقيق عبدالعزيز الميمني (القاهرة : المطبعة السلفية، ١٣٥٠هـ)، ص ٣٨؛ وعبدالله بن مسلم بن قتيبة، *تأويل مشكل القرآن*، تحقيق أحمد صقر (المدينة المنورة : المكتبة العلمية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ص ١٩٤؛ وأبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل في النحو*، تحقيق عبدالسلام هارون، ط ١ (القاهرة : مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ص ٢٠٣؛ وأبو الفتح عثمان بن جني، *المحتسب*، تحقيق علي النجدي ومحمد النجار (القاهرة : لجنة التراث، ١٣٨٦هـ)، مج ٢، ص ٨١١؛ وأبا تمام حبيس بن أوس، *نقائض جرير والأخطل*، بعناية أنطون صالحاني (بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٢٢م)، ص ١٦٣ .

(٥٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي، *الجمل في النحو منسوب إليه*، تحقيق فخر الدين قباوة، (بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ص ٥١ .

(٥٤) ابن الرقيات، *ديوانه*، تحقيق يوسف نجم (بيروت : دار صادر، د . ت .)، ص ٥٣؛ وجرول بن أوس، *ديوانه*، رواية ابن حبيب (بيروت : دار المأمون، د . ت .)، ص ٢٢؛ والخليل، *الجمل*، ص ٥١؛ وابن قتيبة، *تأويل مشكل القرآن*، ص ١٩٨؛ وابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ١١٨ . وفي البيت : تخريج، ورواية أخرى في الديوان.

(٥٥) الحطيئة، *ديوانه*، ص ٢١؛ والطبري، *تفسيره*، مج ١٢، ص ٨٤؛ وابن قتيبة، *تأويل مشكل القرآن*، ص ١٩٤؛ والزجاجي، *مجالس العلماء*، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة : مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ص ٢٠؛ وابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ١١٨، ويروى : ما أمسك الحبل.

بنصب الحبل ورفع الحافر، وقول الأعشى:

ما كنتُ في الحـرب العـوانِ مُغَمَّرًا   إذْ شب حرُّ وقـودِهـا أجـذالَها(٥٦)

بنصب الأجذال، ورفع حرّ الوقود. وقول الفرزدق:

غداةَ أَحـلَّتْ لابـنِ أصرمَ طعنــةً   حصينٍ عبيطاتُ السدائفِ والخمرُ(٥٧)

بنصب الطعنة، ورفع العبيطات.

وحمل بعض النحاة(٥٨) على ذلك قراءة ابن كثير بنصب (آدم) ورفع الكلمات من قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾(٥٩) وذلك لظهور المراد.

ورد هذا بأن الآية من قبيل المشاركة في الفعل، لأن التلقيَ معنى مشترك بين الجانبين، فالمرفوع فاعل.

قال أبو بكر — في أثناء شرحه قول عنترة بن شداد:

الـشَّـاتِمَـيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْـتِمْـهُـمَـا   والـنَّــاذِرَيْن إذا لَقِـيتُـهُـمَـا دَمِي(٦٠)

«قوله: (والناذرين إذا لقيتهما دمي) معناه: والقائلين: والله لئن لقيناه لنقتلَنَّه، وإنما قال: إذا لقيتهما، ولم يقل إذا لقياني، وهو أبين في الكلام، لأن ما لقيك فقد لقيته، وما لقيته فقد

---

(٥٦) ميمون بن قيس الأعشى، *ديوان الأعشى*، تحقيق محمد محمد حسين (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ص ٦٣.

(٥٧) همام بن غالب الفرزدق، *ديوانه* (بيروت: دار صادر، د.ت.)، مج ١، ص ٢٥٤؛ والمبرد، *الكامل*، مج ١، ص ٣٧٠؛ والزجاجي، *مجالس العلماء*، ص ٢٠؛ *والجمل*، ص ٢٠٤. ويروى: لابن أصرم ضربة.

(٥٨) انظر: خالد الأزهري، *التصريح*، مج ١، ص ٢٧٠؛ ومحمد الدمياطي الخضري: *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل* (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، مج ١، ص ١٥٨.

(٥٩) آية ٣٧، البقرة.

(٦٠) عنترة بن شداد، *ديوانه*، تحقيق محمد مولوي (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ص ٢٢٢، وروايته: إذا لم ألقهما.

لقيك . قال الله عز وجل : ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ﴾(٦١) وقرأ ابن عباس(٦٢) رضي الله عنه (فَتَلَقَّى آدمَ من ربه كلماتٌ) فمعنى القراءتين واحد ، لأن ما لقيكَ فقد لقيتَه ، وما لقيتَهُ فقد لقيكَ . وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾(٦٣) وفي قراءة عبدالله : (٦٤) (لا ينال عهدي الظالمون) قال الفراء : (٦٥) معنى القراءتين واحد ، لأن مانلتَه فقد نالكَ ، وما نالكَ فقد نلتَه . »(٦٦)

وللنحاة فيما ورد من ذلك توجيهات : فذهب جمهور النحاة إلى أن ما ورد من ذلك شاذّ يوقف فيه عند حدّ المسموع فلا يُقاس عليه . (٦٧) قال ابن مالك :

وَرَفْـعَ مفـعـولٍ به لا يَلْتَـبِسْ   مَعْ نصبِ فاعِلٍ رَوَوْا فَلَا تَقِسْ(٦٨)

---

(٦١) آية ٣٧، البقرة .

(٦٢) قرأ بنصب آدم ورفع الكلمات ابن كثير من السبعة . انظر : ابن مجاهد ، *السبعة* ، ص **١٥٣** ؛ وابن خالويه ، *الحجة* ، ص **٧٥** ؛ وأبو علي الحسن عبدالغفار الفارسي ، *الحجة للقراء السبعة* ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي (دمشق : دار المأمون ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م) ، مج ٢ ، ص **٢٥** ؛ ومكي بن أبي طالب ، *الكشف* ، مج ١ ، ص ص **٢٣٦ ـ ٢٣٧** ؛ *والتبصرة* ، ص **١٤٨** ؛ وابن زنجلة ، *حجة القراءات* ، ص **٩٤** ؛ والداني ، *التيسير* ، ص **٧٣** ؛ وابن الباذش ، *الإقناع* ، مج ٢ ، ص**٥٩٧** .

(٦٣) آية ١٢٤ ، البقرة .

(٦٤) أي عبدالله بن مسعود ، ونسبت القراءة لأبي رجاء والأعمش وقتادة . انظر : ابن خالويه ، *مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع* ، تحقيق برجشتراسر (القاهرة : مكتبة المثنى ، د . ت .) ، ص **٩** ؛ والفراء ، *معاني القرآن* ، مج ١ ، ص **٢٨** ؛ والطبري ، *جامع البيان* ، مج ٤ ، ص **٤١٩** ؛ والزجاج ، *معاني القرآن وإعرابه* ، تحقيق عبدالجليل شلبي (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م) ، مج ١ ، ص **١٨٥** ؛ والفضل بن الحسن الطبرسي ، *مجمع البيان في تفسير القرآن* (بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م) ، مج ١ ، ص **٤٥٦** ؛ وأبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبرى ، *إملاء ما منّ به الرحمن* (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) ، مج ١ ، ص **٦١** ؛ والنحاس ، *إعراب القرآن* ، مج ١ ، ص **٢٠٩** .

(٦٥) الفراء ، *معاني القرآن* ، مج ١ ، ص ٧٦ ، وعبارته : «وقد فسر هذا لأن ما نالك فقد نلته ، كما تقول : نلت خيرك ونالني خيرك . »

(٦٦) أبو بكر ، *شرح القصائد السبع* ، ص **٣٦٤** .

(٦٧) انظر : الزجاجي ، *الجمل* ، ص **٢٠٢** ، وابن أبي الربيع ، *البسيط* ، مج ١ ، ص **٢٦٣** ؛ وابن عصفور ، *شرح جمل الزجاجي* ، مج ٢ ، ص ص **١٨١ ـ ١٨٢** ؛ وابن عقيل ، *المساعد* ، مج ١ ، ص **٤٠٥** ؛ وخالد الأزهري ، *التصريح* ، مج ١ ، ص ص **٢٦٩ ـ ٢٧٠** .

(٦٨) ابن مالك ، *الكافية الشافية ـ مع شرحها* ، مج ٢ ، ص **٦١٢** .

وقال الزجاجي: «اعلم أن العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به، إلا أنه قد جاء في الشعر شيء قُلِبَ فَصُيِّرَ مفعولُه فاعلاً، وفاعلُه مفعولاً على التأويل ضرورة.»(٦٩)

ولو نظرنا في قصائد الأبيات التي وردت من هذا القبيل لوجدنا شعراءها فعلوا ذلك مضطرين. وعدّ النحاة فعلهم من باب القلب،(٧٠) والقلب باب واسع، وبعضه يتخرج على أنه من قبيل المشاركة في الفعل وذلك في الأفعال التي تدل على المشاركة صيغةً كقول الشاعر:

قَدْ سَالَمَ الحَيّاتُ منه القَدَما الأفعوانَ والشُّجاعَ الشجعما(٧١)

أو معنى كالآيتين السابقتين، فإن مالقيك فقد لقيته، وما نالك فقد نلته.(٧٢)

ويفهم من عبارات بعض النحاة أن ذلك جائز على قلة إذا أمن اللبس(٧٣) قال ابن مالك — في شرح بيت الكافية السابق — «وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر.»(٧٤)

---

(٦٩) الزجاجي، *الجمل*، ص ٢٠٣، وأجازه المبرد فيما لا يلبس، وسماه تحويلا، واستشهد له في كتابه *ما اتفق لفظه واختلف معناه*، ص ص ٣٧ - ٣٩.

(٧٠) انظر: أبا عبيدة، *مجاز القرآن*، مج ٢، ص ٣٩؛ والمبرد، *الكامل*، مج ١، ص ٣٧١؛ وابن جني، *المحتسب*، ص ص ١١٧ - ١١٨؛ وابن الشجري، *الأمالي*، مج ١، ص ص ٣٦٦ - ٣٦٧؛ وابن عصفور، *ضرائر الشعر*، تحقيق السيد إبراهيم محمد (د.م: دار الأندلس، ١٩٨٠م)، ص ص ٢٦٦ - ٢٧١؛ و*شرح جمل الزجاجي*، مج ٢، ص ص ١٨١، ١٨٥.

(٧١) نسب للعجاج، ولعبد بني عبس، ولأبي حسان الفقعي، ولغيرهم. انظر: سيبويه، *الكتاب*، مج ١، ص ١٤٥؛ والمبرد، *المقتضب*، مج ٣، ص ٢٨٣؛ وعبدالقادر بن عمر البغدادي، *خزانة الأدب* (بيروت: دار صادر، د.ت.)، مج ٤، ص ٥٧٠.

(٧٢) انظر: الفراء، *معاني القرآن*، مج ١، ص ص ٢٨، ٧٦؛ والزجاج، *معاني القرآن*، مج ١، ص ١٨٥؛ وابن خالويه، *الحجة*، ص ٧٥.

(٧٣) انظر: ابن هشام، *المغني*، ص ٩١٧؛ ومحمد بن عيسى السلسيلي، *شفاء العليل في شرح التسهيل*، تحقيق الشريف البركاتي (مكة المكرمة: الفيصلية، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م)، مج ١، ص ٤٢١.

(٧٤) ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، مج ٢، ص ٦١٢.

وقـال: «وربـما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس.»(٧٥) وقال ابن عقيل: «وظاهر كلام المصنف أن ذلك جائز في الكلام على قلة عند أمن اللبس، وهو ظاهر كلام ابن العلج في البسيط، والذي صححه المغاربة أن قلب الإعراب لفهم المعنى إنما يجوز في الشعر حال الاضطرار.»(٧٦) وهذا ظاهر مذهب يونس والكسائي في الشعر.(٧٧)

وذهب ابن الطراوة إلى جواز ذلك، وَعَدَّهُ قياسًا مطردًا ما دام المعنى مفهومًا. نقل عنه ذلك ابن أبي الربيع وغيره،(٧٨) قال ابن أبي الربيع: «وأما ابن الطراوة فقال: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت، وانصب ما شئت، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً، وذلك نحو: ضرب زيد عمرًا لو لم ترفع زيدًا وتنصب عمرًا لم يعلم الفاعل من المفعول، فيلزم على قوله أنك إذا قلت ضربت زيدًا هند، فيجوز لك أن ترفع زيدًا، وتنصب هندًا؛ لأن علامة التأنيث اللاحقة الفعل دالة على أن هندًا هي الفاعل، فلا يحتاج إلى المحافظة على الإعراب على قوله.

وهذا الذي قاله ابن الطراوة ما علمت أحدًا قاله قبله. والنحويون كلهم — من يعول عليه منهم — يقولون: إن العرب تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول، فُهِمَ المعنى من غير الإعراب أو لم يفهم، إلا أن يضطر الشاعر فيعكِس، وذلك عند فهم المعنى، وإن وجد في الكلام فيكون كالغلط.»(٧٩)

ويرى أحد الباحثين المحدثين أن ما قاله ابن الطراوة ليس بعيدًا، ذلك أن قراءة ابن كثير (فَتَلَقَّى آدمَ من رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ) قراءة سبعية ينبغي أن يحمل عليها ماعداها، واستبعد أن

---

(٧٥) ابن مالك، *تسهيل الفوائد*، تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م)، ص ٧٨.

(٧٦) ابن عقيل، *المساعد*، مج ١، ص ٤٠٥.

(٧٧) انظر: الزجاجي، *مجالس العلماء*، ص ٢٠.

(٧٨) انظر: خالد الأزهري، *التصريح*، مج ١، ص ٢٧٠؛ والخضري، حاشيته، مج ١، ص ١٥٨.

(٧٩) ابن أبي الربيع، *البسيط*، مج ١، ص ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

تكون (تلقى) تفيد المشاركة في الفعل، لأن ذلك لا تؤيده اللغة. (٨٠)

ويبدو أن إفادة (تلقى) وكذلك (ينال) المشاركة في الفعل تفهم من المعنى لا من الصيغة.

هذا ويعرب المرفوع فاعلاً في اللفظ مفعولاً به في المعنى، والمنصوب مفعولاً به في اللفظ فاعلاً في المعنى. أو يقال في المنصوب: فاعل منصوب، وفي المرفوع، مفعول به مرفوع، أو يقدر لكل واحد منهما حركة إعراب منع من ظهورها اشتغل المحل بالحركة التي جلبها ظهور المعنى. (٨١)

الظـــرف

خروج (بين) عن الظرفية بمعنى الوصل أو الفراق.

الغالب في (بين) لزومها النصب على الظرفية، وقد يتوسع فيها فتخرج عن الظرفية، وتستعمل اسمًا فتعرب حسب موقعها في الجملة، فتجر بمن كقوله تعالى: ﴿ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾(٨٢) أو بالإضافة كقوله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾(٨٣) قال الزجاج: (٨٤) الزجاج: (٨٤) «معنى (ذات بينكم) حقيقة وصلكم والبينُ: الوصل.» أو تنصب مفعولاً به كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ﴾(٨٥) وقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾(٨٦) انتصبت كلمة بين

---

(٨٠) عياد عيد الثبيتي، *ابن الطراوة النحوي* (الطائف: النادي الأدبي بالطائف، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ص ٢٤٩، ولعل ابن الطراوة قد استأنس بقراءة ابن كثير. انظر: خالد الأزهري، *التصريح*، مج ١، ص ٢٧٠؛ والخضري، *حاشيته*، مج ١، ص ١٥٨.

(٨١) انظر: ابن هشام، *شرح جمل الزجاجي «منسوب إليه»*، تحقيق علي مال الله (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٥، ٣١٩؛ ومصطفى محمد الدسوقي: *حاشيته على المغني*، (القاهرة: مطبعة المشهد الحسيني، ١٣٨٦هـ)، مج ٢، ص ٣١٩.

(٨٢) آية ٣٧، مريم.

(٨٣) من الآية ١، الأنفال.

(٨٤) الزجاج، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ٣٤٢؛ والطبرسي، *مجمع البيان*، مج ٣، ص ١٠١.

(٨٥) آية ٥٢، الكهف.

(٨٦) آية ٩٣، الكهف.

مفعولاً أول لجعل عند الفراء(٨٧) في الآية الأولى، ومفعولاً به لبلغ في الثانية.(٨٨) أو ترفع فاعلاً كقول المهلهل:

كَأَنَّ رِمَاحَنَا أَشْطَانُ بِئْرٍ   بَعِيدٍ بَيْنُ جَالَيْهَا جَرُورِ(٨٩)

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

إذا هِيَ قامتْ تَقْشَعِرُّ شَوَاتُها   ويُشْرِقُ بَيْنُ اللِّيتِ مِنْهَا إلى الصُّقْلِ(٩٠)

قال أبو بكر — في أثناء شرحه قول الحارث بن حلزة:

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ   رُبَّ ثَاوٍ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

«والبين من الأضداد، يكون الفراق ويكون الوصال، قال الله عز وجل: ﴿ لَقَدتَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾(٩١) قرأ مجاهد وغيره: (بَيْنُكُم) بالرفع،(٩٢) على معنى: تقطع وصلكم.»(٩٣)

---

(٨٧) الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ١٤٧؛ وانظر: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، *الكشاف عن حقائق التنزيل* (بيروت: دار المعرفة، د.ت.)، مج ٢، ص ٤٨٨؛ والعكبري: *إملاء ما منّ به الرحمن*، مج ٢، ص ١٠٤؛ والطبرسي، *مجمع البيان*، مج ٤، ص ١٧١.

(٨٨) انظر: الزمخشري، *الكشاف*، مج ٢، ص ٢٩٨؛ والعكبري، *إملاء ما منّ به الرحمن*، مج ٢، ص ١٠٨.

(٨٩) البيت أورده أبو عبيدة في *مجاز القرآن*، مج ١، ص ٢٠١؛ والمبرد في *الكامل*، مج ٢، ص ٢٠٤؛ والزجاجي في *مجالس العلماء*، ص ١١٠؛ وأحمد بن محمد بن عبدربه في *العقد الفريد*، تحقيق محمد العريان (بيروت: دار الفكر، د.ت.)، مج ٢، ص ١٣٢؛ وابن خالويه في *الحجة*، ص ١٤٥؛ وابن جني في *المحتسب*، مج ٢، ص ١٩٠؛ وياقوت الحموي في *معجم البلدان*، (بيروت: دار صادر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، مج ٤، ص ١٦٣؛ وابن منظور في *اللسان*، مج ١٣، ص ٦٢ «بين». ويروى: كأن رماحهم. بين جاليها شطون. ومعنى شطون وجرور: البعيدة القعر.

(٩٠) أبو سعيد الحسين بن الحسن السكري، *ديوان الهذليين* (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م)، مج ١، ص ٣٥؛ والزجاجي، *مجالس العلماء*، ص ١١٠؛ ومحمود بن أحمد العيني، *الشواهد الكبرى ـ هامش على الخزانة* (بيروت: دار صادر، د.ت.)، مج ١، ص ٤٥٥؛ مج ٢، ص ٣٨٩. والبيت في وصفه ظبية. والليت: صفحة العنق، والصقل: الخاصرة.

(٩١) من الآية ٩٤، الأنعام.

(٩٢) قرأ بالرفع ابن كثير، وأبو عامر، وحمزة، وعاصم في رواية أبي بكر شعبة بن عياش عنه، وقرأ باقي =

فمن قرأ بالرفع فقد اتسع في الظرف (بين) فأسند الفعل إليه فصار اسمًا.(٩٤) كما استعمل اسمه في قوله تعالى: ﴿ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ ﴾.(٩٥)

وقيل: إن البين مصدرُ بَانَ يَبِينُ، فهو اسم،(٩٦) وهو هنا فاعل بمعنى الوصل أي: تقطع وَصْلُكُم، وزعم الفارِسِيُّ أن أصلها المصدر، واستعملت ظرفًا اتساعًا وتَجَوُّزًا.»(٩٧)

أما على قراءة النصب فيحتمل أن يكون:

١ ـ فاعلًا، وبقي مفتوحًا حملًا له على أغلب أحوال الظرف، وهذا منسوب للأخفش،(٩٨) وقيل: إنه بني لإضافته إلى مبنى.(٩٩)

٢ ـ ظرفًا منصوبًا، والفاعل ضمير يعود على الاتصال، وقد تقدم ما يدل عليه، وهم

السبعة — نافع والكسائي — بالنصب، وكذلك روى حفص عن عاصم النصب. انظر: ابن مجاهد، *السبعة*، ص ٢٦٣؛ وابن خالويه، *الحجة*، ص ١٤٥؛ ومكي بن أبي طالب، *الكشف*، مج ١، ص ٤٤٠؛ *والتبصرة*، ص ١٩٦، وابن الباذش، *الإقناع*، مج ٢، ص ٦٤١.

(٩٣) أبو بكر، *شرح القصائد السبع*، ص ٤٣٣.

(٩٤) انظر: أبا عبيدة، *مجاز القرآن*، مج ١، ص ٢٠٠؛ والزجاج، *إعراب القرآن المنسوب له*، تحقيق إبراهيم الأبياري (القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، مج ٢، ص ٣٠١؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٤، ص ١٨٢؛ وأحمد بن عبدالغني الدمياطي، *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر*، (بيروت: دار الندوة، د.ت.)، ص ٢١٣.

(٩٥) آية ٥، فصلت.

(٩٦) الزجاجي، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ٣٠٠؛ والفراء، *معاني القرآن*، مج ١، ص ٣٤٥؛ وأبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، *الأمالي* (بيروت: المكتب التجاري، د.ت.)، مج ٢، ص ١٣٢؛ وأبو حيان، *البحر*، مج ٤، ص ٢٨٢.

(٩٧) ابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ١٩٠.

(٩٨) انظر: ابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ١٩٠؛ والعكبري، *إملاء ما منّ به الرحمن*، مج ١، ص ٢٥٤؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٤، ص ١٨٢؛ والألوسي، *تفسيره*، مج ٧، ص ٢٥٥.

(٩٩) انظر: أبا حيان، *البحر*، مج ٤، ص ١٨٢؛ وسليمان بن عمر الجمل، *الفتوحات الإلهية «حاشية على الجلالين»* (بيروت: دار إحياء التراث، د.ت.)، مج ٢، ص ٦٥؛ والألوسي، *تفسيره*، مج ٧، ص ٢٢٥.

الشركاء(١٠٠) أو ضمير المصدر، والتقدير: وقع التقطع، (١٠١) ولم يرتض هذا أبو حيان، (١٠٢) وهو مردود. (١٠٣)

٣ ـ صفةً لفاعل محذوف، والتقدير: لقد تقطع شيءٌ بَيْنَكُمْ، أو وصلٌ بينَكم، (١٠٤) ولم يرتضه أبو حيان. (١٠٥)

٤ ـ من باب التنازع. قال أبو حيان: (١٠٦) «والذي يظهر أن المسألة من باب الإعمال، تسلط على ما كنتم تزعمون: تَقَطَّعَ وَضَلَّ، فاعمل الثاني، وهو ضَلَّ، وأضمر في تقطع ضمير ما، وهم الأصنام.»

فالمعنى: لقد تقطع بينكم ما كنتم تزعمون وضَلُّوا عنكم.

وقرأ عبدالله بن مسعود (لقد تقطع ما بينَكم)، (١٠٧) واختار هذه القراءةَ الفراء، (١٠٨) واختار الزجاج قراءة الرفع. (١٠٩)

والذي أميل إليه من هذه التوجيهات هو الثاني؛ وذلك لأن المضمر دلّ عليه دليل متقدم هو لفظ «شركاؤكم» فسهل عود الضمير على الوصل أو الأمر، كذلك إذا قلنا: إنّ

---

(١٠٠) انظر: العكبري: *إملاء ما منّ به الرحمن*، مج ١، ص ٢٥٤.

(١٠١) انظر: الزمخشري، *الكشاف*، مج ٢، ص ٣٦.

(١٠٢) انظر: أبا حيان، *البحر*، مج ٤، ص ١٨٣.

(١٠٣) انظر: الألوسي، *تفسيره*، مج ٧، ص ٢٢٥.

(١٠٤) العكبري، *إملاء ما منّ به الرحمن*، مج ١، ص ٢٥٤.

(١٠٥) أبا حيان، *البحر*، مج ٤، ص ١٨٣.

(١٠٦) انظر: أبا حيان، *البحر*، مج ٤، ص ١٨٣.

(١٠٧) انظر: ابن خالويه، *مختصر في شواذ القرآن*، ص ٣٩؛ وابن زنجلة، *الحجة*، ص ٢٦١؛ ومكي بن أبي طالب، *الكشف*، مج ١، ص ٤٤١؛ والزمخشري، *الكشاف*، مج ٢، ص ص ٣٦ ـ ٣٧؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٤، ص ١٨٣.

(١٠٨) الفراء، *معاني القرآن*، مج ١، ص ٣٤٥.

(١٠٩) الزجاج، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ٣٠٠.

الفاعل ضمير التقطع فإن له نظيراً في الكلام، قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾(١١٠) أي بدا لهم بداءٌ.(١١١)

المفعول معه

ما يمتنع فيه عطف الاسم على ما قبله.

المفعول معه: هو الاسم المنتصب الواقع بعد واو بمعنى مع المسبوقُ بفعل أو شبهه، نحو: سرت والطريقَ، وأنا سائرٌ والجبلَ، وشاقِني مرورُك والطريقَ.

ولانتصاب الاسم الواقع بعد الواو مفعولاً معه حالاتٌ منها: ما يمتنع فيه عطفُ الاسم على ما قبله، وهو قسمان:

(ا) ما لا يصح نصبه مفعولاً معه لعدم المصاحبة، وحينئذ يكون ما بعد الواو مفعولاً به لفعل محذوف، وهذا الفعل المحذوف معطوف بالواو على الفعل المذكور.

أو يكون ما بعد الواو معطوفاً على ما قبلها. وذلك على تضمين الفعل المذكور معنى فعل يصح تسليطه عليهما معًا، كقول الراعي النُّميري:

وهـزَّة نسـوة من حيٍّ صدقٍ   يُزَجِّجْنَ(١١٢) الحواجبَ والعُيُونا(١١٣)

---

(١١٠) آية ٣٥، يوسف.

(١١١) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢، ص ١٤١؛ ومكي بن أبي طالب، *مشكل إعراب القرآن*، مج ١، ص ٤٣٠؛ وأبا البركات، *البيان في إعراب القرآن*، تحقيق طه عبدالمجيد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، مج ٢، ص ٤١؛ والطبرسي، *تفسيره*، مج ٤، ص ٥٦؛ وابن هشام، *شرح شذور الذهب*، تحقيق الصعيدي (القاهرة: مطبعة محمد علي صبيح، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م)، ص ١٣٦.

(١١٢) هزة: الهزة: حركة الموكب، أراد: موكبهن وظعنهن. يزججن: تزجيج الحواجب تدقيقها وإطالتها.

(١١٣) عبيد بن حصين الراعي النميري، *ديوانه*، تحقيق فايبرت (بيروت: المعهد الألماني للأبحاث، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م)، ص ٢٦٩ ورواية غير الديوان:

=

فالعيون: مفعول به لفعل محذوف تقديره: يكَحِّلْنَ. أو معطوف على الحواجب على تضمين زججن معنى ما يتسلط على الاسمين معًا كيُحَسِّنَّ، أو يزيِّنَّ الحواجب والعيون. ومثل ذلك قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً بَارِدًا   حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا(١١٤)

الماء لا يُعْلَف كالتبن. فالتقدير إذَنْ: وسقيتها ماءً باردًا، أو أنلتها تبنًا وماءً باردًا.

(ب) وما يصح نصبه مفعولاً معه كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ

إذا ما الغانيات برزن يومًا   وزججن . . . .

انظر: الفراء، *معاني القرآن*، مج ٣، ص ص ١٢٣، ١٩١؛ وأبا بكر، *الزاهر في معاني كلمات الناس*، تحقيق حاتم الضامن (بيروت: المؤسسة الوطنية للطباعة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، مج ١، ص ١٤٧؛ إسماعيل بن حماد الجوهري، *الصحاح*، تحقيق عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، مج ١، ص ٣١٩؛ علي بن سليمان سيده، *المحكم والمحيط الأعظم*، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار (القاهرة: شركة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م)، مج ٧، ص ١٣٤؛ والزمخشري، *أساس البلاغة*، (بيروت: دار صادر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، ص ٢٦٧؛ وأبو محمد عبدالله بن بري، *التنبيه والإيضاح*، تحقيق مصطفى حجازي وعلي النجدي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، مج ١، ص ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ ومجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير، *النهاية في غريب الحديث*، تحقيق طاهر الزاوي و محمود الطناجي (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، مج ٢، ص ٢٣٧؛ وابن منظور، *اللسان*، مج ٢، ص ٢٨٧، وأبا البركات، *الإنصاف*، مج ٢، ص ٦١٠.

(١١٤) نسب لذى الرمة، وهو في ملحقات *ديوانه*، مج ٣، ص ١٣٦٢، قال البغدادي — في *الخزانة* — مج ١، ص ٤٩٩: (. . . وفتشت ديوانه فلم أجده جعل بعضهم صدره عجزًا، وجعل صدره: لما حططت الرحل عنها واردًا). انظر: الفراء، *معاني القرآن*، مج ١، ص ١٤؛ مج ٣، ص ١٢٤؛ وابن قتيبة، *تأويل مشكل القرآن*، ص ٢١٣؛ والطبري، *جامع البيان*، مج ١، ص ٨٨؛ والنحاس، *إعراب القرآن*، مج ٣، ص ٣٢٥؛ *والقطع والائتناف*، تحقيق أحمد خطاب العمر (بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، ص ٧٠٣؛ والجوهري، *الصحاح*، مج ١، ص ٣١٩؛ مج ٢، ص ٥٢٧؛ مج ٤، ص ١٤٠٦؛ وابن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار (بيروت: دار الهدى، د. ت.)، مج ٢، ص ٤٣١؛ وابن بري، *التنبيه والإيضاح*، مج ١، ص ٢٠٨؛ وأبا البركات، *الإنصاف*، مج ٢، ص ٦١٣؛ وابن منظور، *اللسان*، مج ٢، ص ٢٨٧؛ مج ٣، ص ٣٦٧؛ مج ٩، ص ٢٥٥.

يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ﴾ هاجر (١١٥) وقوله ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾ . (١١٦) فالإيمان ليس مكانًا يُتَبَوَّأُ، وإنما انتصب بفعل تقديره: واعتَقَدُوا الإيمانَ، أو على تضمين تبَوَّءُوا معنى لَزِموا، أو على المعية، قال ابن عطية: «والمعنى تبوءوا الدار مع الإيمان معًا» . (١١٧)

والشركاء ليس معطوفًا على الأمر، وإنما هو منصوب بفعل مضمر تقديره: ادعوا، (١١٨) أو على المعية، وقيل: غير ذلك . (١١٩)

وقرأ بعضهم: (فَاجْمَعُوا) بهمزة وصل، فتكون الواو عاطفة أو للمعية . (١٢٠) قال أبو بكر بن الأنباري — في تعليقه على قول الحارث بن حلّزة:

اجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بليلٍ فلَمَّا أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ

«أجمعوا: معناه أحكَمُوا، يقال: قد جَمَعْتُ الشيءَ إذا وَفَّقْتَ بينه وأزلت تفرُّقَهُ. وأَجْمَعْتُ الأمرَ إذا أحكمته. قال الله عز وجل: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ . (١٢١) قرأ بعضهم: (١٢٢)

---

(١١٥) آية ٩، الحشر.

(١١٦) آية ٧١، يونس.

(١١٧) انظر: أبا حيان، *البحر*، مج ٨، ص ٢٤٧؛ والألوسي، *تفسيره*، مج ٢٨، ص ص ٥١ ـ ٥٢ .

(١١٨) انظر: الفراء، *معاني القرآن*، مج ١، ص ٢٧٣؛ وابن قتيبة، *تأويل مشكل القرآن*، ص ٢١٣ .

(١١٩) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢، ص ٦٨؛ ومكي بن أبي طالب، *مشكل إعراب القرآن*، مج ١، ص ٣٨٧؛ وأبا البركات، *البيان*، مج ١، ص ٤١٧؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٥، ص ١٧٩؛ والدمياطي، *إتحاف فضلاء البشر*، ص ٢٥٣ .

(١٢٠) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢، ص ٦٨؛ ومكي بن أبي طالب، *مشكل إعراب القرآن*، مج ١، ص ٣٨٧ .

(١٢١) آية ٧١، يونس.

(١٢٢) رويس من طريق أبي الطيب، والقاضي أبو العلاء عن النحاس كلاهما عن التمار (والأعرج)، وأبو رجاء، والجحدري، والزهري، والأعمش، والأصمعي عن نافع، ويعقوب بخلاف عنه. انظر: ابن جني، *المحتسب*، مج ١، ص ٣١٤؛ والدمياطي، *الإتحاف*، ص ٢٥٣؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٥، ص ١٧٩ .

(فاجمعوا) على التفسير الذي مضى. (١٢٣) وأنشد الفراء: (١٢٤)

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالمنَى لا تَنْفَعُ   هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ»(١٢٥)

فعلى قراءة من جعل الهمزة قطعًا لا يمكن جعل الواو عاطفة، لفساد المعنى، في حين أنه يصح التشريك على قراءة من جَعَلَ الهمزةَ وصلاً إلى جانب صحة جعل الواو للمعية.

وقيل: جَمَعَ وأَجْمَعَ بمعنىً واحد، فيجوز على هذا عطف الشركاء على الأمر. وقرىء برفع الشركاء وخفضهم. وفي قراءة أبي: (وَادْعُوا شُرَكَاءَكُم ثُم آجْمَعُوا أَمْرَكُم). (١٢٦)

الحال

مجيء الجملة الماضوية غير المسبوقة بقد حالاً.

اختلف النحاة في وقوع الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضٍ مثبت حالاً. فذهب البصريون(١٢٧) والفراء(١٢٨) من الكوفيين ومتأخرو المغاربة(١٢٩) إلى أنها لا تقع حالاً إلا إذا كانت مسبوقة بقد، أو كانت وصفًا لمحذوف. كتقدير بعضهم الآية الآتية بـ ﴿**قومًا حصرت صدورهم**﴾. هذا في غير الفعل الماضي التالي إلّا أو المتلو بأو(١٣٠) فلا نقول: ما قام محمد إلا قد أَكْرَمَ عمرًا، ولالأكرمنك قد ذهبت أو مكثت؛ وذلك أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فلا ينبغي أن يقوم مقامه، وأنه لا يصلح أن يوضع موضع الحال إلا ما صلح أن

---

(١٢٣) وهو إزالة تفرق الشيء.

(١٢٤) الفراء، *معاني القرآن*، مج ١، ص ٤٧٣؛ ومُجْمَع من البراعي: أَجْمَعَ، وأوضح الفراء الفرق بقوله: «فإذا أردت جمع الشيء المتفرق قلت: جمعت القوم فهم مجموعون.»

(١٢٥) أبو بكر، شرح *القصائد السبع*، ص ٤٥٢.

(١٢٦) انظر: ابن خالويه، *مختصر شواذ القرآن*، ص ص ٥٧ و ٥٩؛ وابن جني، *المحتسب*، مج ١، ص ٣١٤؛ والدمياطي، *الإتحاف*، ص ٢٥٣؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٥، ص ١٧٩.

(١٢٧) انظر: أبا البركات، *الإنصاف*، مج ١، ص ٢٥٢؛ والرضي، شرح *الكافية*، مج ١، ص ٢١٣.

(١٢٨) الفراء، *معاني القرآن*، مج ١، ص ص ٢٤، ٢٨٢.

(١٢٩) ابن عصفور، *المقرب*، تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري (بغداد: رئاسة الأوقاف، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م)، مج ١، ص ١٥٣؛ وابن عقيل، *المساعد*، مج ٢، ص ٤٧.

(١٣٠) انظر: ابن مالك، *التسهيل*، ص ١١٢.

يقال فيه: الآن أو الساعة. و«قد» تقرب الماضي من الحال(١٣١) كقولهم: قد قامت الصلاة،(١٣٢) فإن هذا يتم قبل قيامها.

وذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش(١٣٣) من البصريين إلى جواز وقوعها حالاً من غير أن تسبق بقد، وحجتهم في ذلك السماع والقياس.(١٣٤)

فمن السماع قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(١٣٥) وقوله: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝ قَالُواْ ﴾(١٣٦) وقوله: ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِي هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾(١٣٧) فكل من جملة: (حصرت)، و (قالوا)، و (ردت) في محل نصب حال، وإن لم تسبق بقد، وقول أبي صخر الهذلي:

وَإِنّي لتعروني لذكراك نُفضة(١٣٨)   كما انتفض العصفور بلَّله القطر(١٣٩)

---

(١٣١) انظر: علي بن عيسى الرماني، *معاني الحروف*، تحقيق عبدالفتاح شلبي (جدة: دار الشروق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ص ٩٨؛ وأبا البركات، *الإنصاف*، مج ١، ص ٢٥٤.

(١٣٢) انظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، مج ٢، ص ٦٦.

(١٣٣) انظر: المبرد، *المقتضب*، مج ٤، ص ١٢٣؛ وأبا البركات، *الإنصاف*، مج ١، ص ٢٥٢؛ وابن القواس، شرح *ألفية ابن معطي*، مج ١، ص ٥٥٩؛ والرضي، شرح *الكافية*، مج ١، ص ٢١٣.

(١٣٤) انظر: أبا البركات، *الإنصاف*، مج ١، ص ٢٥٢؛ وابن يعيش، *شرح المفصل*، مج ٢، ص ٦٧.

(١٣٥) آية ٩٠، النساء.

(١٣٦) آية ١٦ و ١٧، يوسف.

(١٣٧) آية ٦٥، يوسف.

(١٣٨) من قولهم: انتفض العصفور إذا ارتعد وارتعش، وفي بعض الروايات: هزة: رعدة. ويروى صدره: إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها. انظر: البغدادي، *الخزانة*، مج ١، ص ص ٥٥٢ - ٥٥٤.

(١٣٩) ورد البيت عند القالي، *الأمالي*، مج ١، ص ١٤٩؛ وأبي البركات، *الإنصاف*، مج ١، ص ٢٥٣؛ وابن عصفور، في *المقرب*، مج ١، ص ١٦٢؛ وابن يعيش، شرح *المفصل*، مج ٢، ص ٦٧.

وقول الفِنْد الزِّمَّانيِّ:

وَطَـعْـنٍ كَفَـم الـزِّقِّ غَذَا والـزِّقُّ ملآنُ(١٤٠)

فجملتا «بلله القطر»، و «غذا» لم تسبقا بقد مع أنهما في موضع الحال. واحتجاجهم بالقياس مبني على أن ما صح وقوعه من الجمل صفة للنكرة يصح قوعه حالاً من المعرفة. (١٤١)

أما أبو بكر بن الأنباري فقد اختار مذهب البصريين والفراء في هذه المسألة: قال في معرض حديثه عن قول امرىء القيس:

تقـول وقـد مال الغبيط بنـا معًـا عقرت بعيري يامرأ القيس فانزل(١٤٢)

«وإنما جاز لـ (مال) أن تكون حالاً لأن (قد) صحبته، فصار بمعنى: مائل كما تقول: قد قام عبدالله وقاعد، فتنسق بقاعد على: قد قام، لأنه بمنزلة قولك: قائم عبدالله وقاعد.

وقال الفراء: إذا قلت: قد اضطرب فلان، فهو مثل قولك: مضطرب فلان. وأنشد:

أُمِّ صَبيٍّ قد حَبَا أوْ دَارِجِ . (١٤٣)

---

(١٤٠) انظر في البيت: أبا تمام، *الحماسة*، تحقيق عبدالله عسيلان (الرياض: مطابع الهلال، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، مج ١، ص ٦٠؛ وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، *الحيوان*، تحقيق عبدالسلام هارون (بيروت: دار إحياء التراث، د.ت.)، مج ٦، ص ٤١٦؛ والقالي، *الأمالي*، مج ١، ص ٢٦٠؛ وأبو الحسين أحمد بن فارس، معجم *مقاييس اللغة*، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م)، مج ٤، ص ٤١٦؛ وابن يعيش، *شرح المفصل*، مج ٢، ص ٦٧؛ والبغدادي، *الخزانة*، مج ٢، ص ٥٧.

(١٤١) انظر: أبا البركات، *الإنصاف*، مج ١، ص ٢٥٣؛ وابن يعيش، شرح *المفصل*، مج ٢، ص ٦٧.

(١٤٢) امرؤ القيس، *الديوان*، ص ١١.

(١٤٣) لم أتوصل إلى اسم قائله، وقبله: يارب بيضاء من العواهج، انظر: ابن الشجري، *الأمالي*، مج ٢، ص ١٦٧؛ والعيني، شرح *الشواهد*، مج ٤، ص ١٧٣.

قال الله عزّ وجلّ ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾(١٤٤) فمعناه: قد حصرت؛ لأن الماضيَ لا يكون إلا بقد. وقد قرأ الحسن(١٤٥) رحمه الله تعالى: (حَصِرَتً صُدُورُهُمۡ).(١٤٦) فلا بد عنده من تقدم «قد» على الماضي ظاهرة أو مقدرة.

وقد تابع جمهور النحاة الكوفيين والأخفش من البصريين.(١٤٧) وهذا هو الذي تميل إليه النفس، لكثرة ما ورد من ذلك، ولتجنب تكلف التقدير، فعدم التقدير إذا أمكن أولى من التقدير.

اسم الفاعل

إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع مع حذف النون.

يحذف للإضافة التنوين من الاسم المفرد، والنون من المثنى وجمع المذكر السالم، فإذا أريد قطع هذه الأشياء عن الإضافة نون المفرد، وردت النون إلى المثنى والمجموع.

---

(١٤٤) آية ٩٠، النساء.

(١٤٥) هو الحسن البصري، ونسبت القراءة ليعقوب الحضرمي أحد العشرة، وآخرين. انظر: ابن خالويه، *مختصر شواذ القرآن*، ص ص ٢٧ - ٢٨؛ والنيسابوري، *الغاية في القراءات العشر*، ص ١٣٦؛ وابن الجزري، *النشر في القراءات العشر*، مج ٢، ص ٢٥١؛ والدمياطي، *الإتحاف*، ص ١٩٣؛ والفراء، *معاني القرآن*، مج ١، ص ص ٢٤، ٢٨٢؛ والأخفش، *المعاني*، مج ١، ص ٢٤٤؛ والمبرد، *المقتضب*، مج ٤، ص ١٢٥؛ والرماني، *معاني الحروف*، ص ٩٩؛ وابن الشجري، *الأمالي*، مج ٢، ص ٣٧٢؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٢، ص ص ٣٧ - ٣٨.

(١٤٦) شرح *القصائد السبع*، ص ص ٣٧ - ٣٨.

(١٤٧) انظر: ابن مالك، *التسهيل*، ص ١١٣؛ و*شرح العمدة* تحقيق عدنان الدوري (بغداد: مكتبة العاني، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، ص ص ٤٥٠ - ٤٥١؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٣، ص ٣١٧؛ مج ٦، ص ٣٥٥؛ مج ٧، ص ٤٩٣؛ والحسن بن قاسم المرادي، *توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق عبدالرحمن سليمان (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م)، مج ٢، ص ١٧١؛ وابن عقيل، *المساعد*، مج ٢، ص ٤٧؛ والسلسيلي، *شفاء العليل*، مج ٢، ص ٣٧٠؛ وعلي بن محمد الأشموني، شرح *الأشموني على ألفية ابن مالك «منهج السالك»* (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، د. ت.).

ثم إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي إذا ثُنّي أو جمع فليس فيه إلا الإضافة كما كان قبل التثنية والجمع، (١٤٨) فإن أريد به الحال أو الاستقبال فالأصل فيه إثبات النون وإعماله عمل فعله، ويجوز حذف النون وإضافته إلى معموله. والغرض من ذلك التخفيف، كما حذف التنوين لذلك، إذ النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (١٤٩)

وتحذف النون من اسم الفاعل في غير الإضافة مع بقاء انتصاب ما بعده على المفعولية، من ذلك قراءة أبي السمال(١٥٠) ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمِ﴾ . (١٥١) بنصب العذاب، وقراءة أبي السمال أو غيره(١٥٢) في قوله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِي ٱلْكَٰفِرِينَ﴾(١٥٣) بنصب لفظ الجلالة. وقول الشاعر:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةَ لا   يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ(١٥٤)

---

(١٤٨) وأعمله الكسائي مطلقًا. انظر: المرادي، *توضيح المقاصد*، مج ٣، ص ١٤.

(١٤٩) انظر: الطبري، *جامع البيان*، مج ١، ص ٢٠٧؛ والصيمري، *التبصرة*، مج ١، ص ٢٢١؛ وابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، مج ٢، ص ١٠٤٦؛ والمرادي، *توضيح المقاصد*، مج ٣، ص ٢٦؛ وابن هشام، *أوضح المسالك*، مج ١، ص ٤١٢.

(١٥٠) انظر: ابن خالويه، *شواذ القرآن*، ص ١٢٧؛ وابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ٨١، ونسبها ابن جني لبعض الأعراب.

(١٥١) آية ٣٨، الصافات.

(١٥٢) انظر: ابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ٨٠؛ وابن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق عبدالرحمن السيد (القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م)، مج ١، ص ٧٨؛ والسلسيلي: *شفاء العليل*، مج ١، ص ١٤٤.

(١٥٣) آية ٢، التوبة.

(١٥٤) نسب البيت لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي، ولقيس بن الخطيم، ولمالك بن العجلان، ويرجع بعضهم نسبته لعمرو. ويروى: من ورائهم. و: وكف. بدل: نطف، وهما بمعنى العيب. ابن الخطيم، *ديوانه*، تحقيق ناصر الدين الأسد (بيروت: دار صادر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)، ص ص ١١٥، ٢٣٨؛ وسيبويه، *الكتاب*، مج ١، ص ٩٥؛ والمبرد، *المقتضب*، مج ٤، ص ١٤٥؛ والطبري، *تفسيره*، مج ١، ص ٢٠٧؛ وأبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، *جمهرة أشعار العرب*، تحقيق محمد الهاشمي (الرياض: مطابع جامعة الإمام، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، مج ٢، ص ٦٧٥؛ والزجاجي، *الجمل*، ص ٨٩؛ والصيمري، =

وقول سويد بن أبي كاهل:

وَمَسَامِيحُ بِمَا ضُنَّ بِهِ   حَابِسُو الأَنْفُسَ عَنْ سُوءِ الطَّمَعْ(١٥٥)

وقول الآخر:

قَتَلْنَا نَاجِيًا بِقَتِيلَ عَمْرٍو   وَخَيْرُ الطَّالِبِي التِّرَةَ الْغَشُومُ(١٥٦)

وقول الآخر:

يَقُولُونَ ارْتَحِلْ قَتِّلْ قُرَيْشًا   وَهُم مُتَكَنِّفُو الْبَلَدَ الْحَرَامَا(١٥٧)

وقد أيد أبو بكر النصب مع حذف النون، قال — في أثناء شرحه قول عنترة بن شداد:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ   لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

التبصرة، مج ٢، ص ٤٢٢؛ والفارسي، *المسائل البصريات*، تحقيق محمد الشاطر (القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، مج ١، ص ٨٦٢؛ وابن جني، *المنصف*، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م)، مج ١، ص ٦٧؛ وابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ٨٠؛ والعيني، *شرح الشواهد*، مج ١، ص ٥٥٧؛ وعبدالرحيم بن أحمد العباسي، *معاهد التنصيص*، تحقيق محمد محيي الدين (بيروت: عالم الكتب، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م)، مج ١، ص ١٩٠؛ والبغدادي، *الخزانة*، مج ٢، ص ص ١٨٨ - ١٩٣.

(١٥٥) المفضل بن محمد الضبي، *المفضليات*، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤م)، ص ١٩٤؛ وابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ٨٠؛ وابن مالك، *شرح التسهيل*، مج ١، ص ٧٧؛ وابن منظور، *اللسان*، مج ١٢، ص ٤٣٨؛ والسلسيلي، *شفاء العليل*، مج ١، ص ١٤٣؛ والسيوطي، *الهمع*، مج ١، ص ١٦٨.

(١٥٦) لم أتوصل إلى معرفة قائله، انظر ابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ٨٠؛ وابن مالك، *شرح التسهيل*، مج ١، ص ٧٧؛ وابن منظور، *اللسان*، مج ١٢، ص ٤٣٨؛ والسليسلي، *شفاء العليل*، ونسبه القالي، *الأمالي*، مج ١، ص ٢٦٦ لعبدالرحمن بن زيد وصدره عنده:

غشوم حين يُبْصَرُ مُسْتَفَادُ

(١٥٧) لم أتوصل إلى معرفة قائله. وانظر: محمد بن عمر الدماميني، *تعليق الفرائد*، تحقيق محمد المفدى، ط ١ (د. ن. ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، مج ١، ص ٢٢٢؛ والسيوطي، *الهمع*، مج ٥، ص ٣٤٥.

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا   والنَّاذِرَيْنِ إذَا لَقِيتُهُمَا دَمِي(١٥٨)

«وموضع الشاتمين والناذرين خفض على النعت لابني ضمضم، وموضع عرضي خفض بإضافة الشاتمي إليه، ويجوز أن يكون في موضع نصب بالشاتمي، ومعناه الشاتمين، إلا أن النون حذفت من التثنية بناءً على حذفها(١٥٩).من الواحد، والاختيار الخفض؛ لأن النصب إذا أريد دخلت النون،(١٦٠) يقال: رأيت الضارِبَيْ زيدٍ، ورأيت الضّارِبِي زيدٍ، فتختار خفض زيد على نصبه.

ويجوز أن تقول: رأيت الضارِبَيْ زَيْدًا، ورأيت الضَّارِبِيْ زَيْدًا، على التفسير الذي مضى، فإذا أدخلت النون لم يجز إلا النصب،(١٦١) كقولك: رأيت الضاربَيْنِ زيدًا، ورأيت الضارِبِينَ زيدًا. قال الله عزّ وجلّ ﴿ وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾.(١٦٢) فقراءة العوام(١٦٣) خفض الصلاة. وروى العباس بن الفضل عن أبي عمرو:(١٦٤) (وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةَ) بنصب الصلاة، على ما مضى من التفسير.(١٦٥)

---

(١٥٨) عنترة بن شداد العبسي، *ديوانه*، تحقيق محمد مولوي (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ص ٢٢١، وفيه: ولم تدر للحرب. والناذرين إذا لم ألقهما.

(١٥٩) يعني بذلك التنوين. وهو نون ساكنة.

(١٦٠) في المثنى والجمع، ونون الوصف في المفرد.

(١٦١) انظر: الزجاجي، *الجمل*، ص ٨٨.

(١٦٢) الآية بتمامها: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾، ٣٥، الحج.

(١٦٣) أي العامة.

(١٦٤) تنسب هذه القراءة لابن أبي إسحاق والحسن، ورويت عن أبي عمرو. انظر: ابن خالويه، *مختصر في شواذ القرآن*، ص ٩٥؛ وابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ٨٠؛ والعكبري، *إملاء ما منّ به الرحمن*، مج ٢، ص ١٤٤؛ والزجاجي، *الجمل*، ص ٢١٧؛ والطبرسي، *تفسيره*، مج ٤، ص ١٠٢؛ والزمخشري، *الكشاف*، مج ٣، ص ١٤. وقراءة عبدالله بن مسعود والأعمش وابن محيصن: (والمقيمينَ الصلاةَ) بإثبات النون، ولا شاهد فيها. انظر: الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ٢٢٥؛ وابن خالويه، *مختصر في شواذ القرآن*، ص ٩٥؛ والزمخشري، *الكشاف*، مج ٣، ص ١٤؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٦، ص ٣٥٩؛ والدمياطي، *الإتحاف*، ص ٣١٥.

(١٦٥) أبو بكر، شرح *القصائد السبع*، ص ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

وأراد بقوله: «بناء على حذفها من الواحد» أن التنوين يجب حذفه من الوصف المحلي بأل: (١٦٦) لأن التنوين وأل متعاقبان، ثم إنه في المفرد يجب النصب، ولم يسمع الجر بالإضافة إلا في مواضع، كأن يضاف الوصف المذكور إلى ما فيه أل كالضارب الرجل؛ أما الوصف المثنى والمجموع فتسوغ إضافته إلى معموله لظهور النون معه. (١٦٧)

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز حذف النون من هذا الوصف العامل النصب. لكن الكوفيين يرون أن حذفها من المثنى والمجموع محمول على المفرد، قال الفراء(١٦٨) «. . . هو الآخذُ حَقَّه، فينصبون الحقَّ، لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة، فبنوا الاثنين والجميع على الواحد» وتابعه أبو بكر كما سبق. (١٦٩)

أما البصريون فيعدون ذلك لمجرد التخفيف، (١٧٠) أو من قبيل الحمل على حذفها من الموصول — في حال التثنية —(١٧١) الذي سوغ الحذف منه طوله بالصلة، كقول الأخطل:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ الَّلذَا   قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأغْلَالَا(١٧٢)

وقال الآخر:

هُمَا الَّلتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ   لَقِيلَ: فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمُ(١٧٣)

---

(١٦٦) الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ٢٢٦.

(١٦٧) الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ٢٢٦؛ والنحاس، *شرح القصائد التسع*، مج ٢، ص ٥٣٦؛ والفارسي، *المسائل البصريات*، مج ٢، ص ص ٨٦٣ - ٨٦٤.

(١٦٨) الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ٢٦٦.

(١٦٩) وانظر: الطبري، *تفسيره*، مج ١، ص ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(١٧٠) انظر الطبري، *تفسيره*، مج ١، ص ٢٠٧.

(١٧١) انظر: سيبويه، *الكتاب*، مج ١، ص ٩٥؛ والمبرد، *المقتضب*، مج ٤، ص ١٤٥؛ وابن جني، *المنصف*، مج ١، ص ٦٧.

(١٧٢) الأخطل، *ديوانه*، مج ١، ص ١٠٨؛ وسيبويه، *الكتاب*، مج ١، ص ٩٥؛ والمبرد، *المقتضب*، مج ٤، ص ١٤٦؛ وابن جني، *المنصف*، مج ١، ص ٦٧؛ والصيمري، *التبصرة*، مج ١، ص ٢٢٣؛ وابن الشجري، *الأمالي*، مج ٢، ص ٣١٦؛ وابن مالك، *شرح الكافية*، مج ١، ص ص ٦٦، ٢١٤.

(١٧٣) نسب للأخطل، وليس في ديوانه، وأورده ابن الشجري في *الأمالي*، مج ٢، ص ٢٠٨؛ =

وعد الكوفيون حذفها من المثنى الموصول لغة ،^(١٧٤) ويقوي ما ذهبوا إليه أن «أل» في الوصف المذكور موصول حرفيّ ، وما بعده صلته .^(١٧٥) ونقل عن المبرد إجازة ذلك في اللذين واللتين فقط ؛^(١٧٦) لطول الصلة ، وَخَطَّأَ العُكْبَرِيُّ أبا السمال في قراءته ،^(١٧٧) وكثرةُ النصوص الواردة بالحذف ، وعدمُ اعتراض العلماء على ما ورد منها كافيان للرد على ذلك .

المنـــادى

المنادى المضاف لياء المتكلم .

يجوز في المنادى المضاف لياء المتكلم — إذا لم يكن معتلاً ، ولا وصفًا مشبهًا للفعل ، ولا لفظ أب أو أم^(١٧٨) — ستة أوجه :

أولها : حذف ياء المتكلم والاجتزاء عنها بالكسرة كقوله تعالى : ﴿ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ .^(١٧٩)

ثانيها : ثبوت الياء ساكنة كقوله تعالى : ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ .^(١٨٠)

والمرادي ، *توضيح المقاصد* ، مج ١ ، ص ٢٠٨ ؛ والعيني ، في *شرح الشواهد* ، مج ١ ، ص ٤٢٥ ؛ والسيوطي ، *الهمع* ، مج ١ ، ص ١٦٧ ؛ ومحمد بن محمد الدلائي ، *نتائج التحصيل* ، تحقيق مصطفى العربي (بنغازي : مطابع الثورة ، د . ت .) ، مج ١ ، ص ٣٦٨ ؛ والبغدادي ، *الخزانة* ، مج ٢ ، ص ٥٠٣ .

(١٧٤) انظر : ابن الشجري ، *الأمالي* ، مج ٢ ، ص ص ٣٠٦ ، ٣٠٨ ؛ والبغدادي ، *الخزانة* ، مج ٢ ، ص ٥٠٠ .

(١٧٥) انظر : المبرد ، *المقتضب* ، مج ٤ ، ص ١٤٥ ؛ والفارسي ، *المسائل البصريات* ، مج ٢ ، ص ٨٦٥ .

(١٧٦) انظر : السيوطي ، *الهمع* ، مج ١ ، ص ١٦٧ .

(١٧٧) العكبري ، *إملاء ما منّ به الرحمن* ، مج ٢ ، ص ٢٠٦ .

(١٧٨) أما هذه ففي الأول وجه واحد ، وفي الثاني وجهان ، وفي الثالث عشرة أوجه . انظر : ابن مالك ، *أوضح المسالك* ، مج ٢ ، ص ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(١٧٩) آية ١٦ ، الزمر .

(١٨٠) آية ٦٨ ، الزخرف .

ثالثهـا: ثبوت الياء محركة بالفتح كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾. (١٨١)

رابعها: قلب كسرة ما قبل ياء المتكلم فتحةً والياء(١٨٢) ألفًا، كقوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾، (١٨٣) وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾. (١٨٤)

خامسهـا: حذف الألف والاجتـزاء بالفتحـة، أجاز هذا الوجه الأخفش والمازني والفارسي وأنشدوا شاهدًا له قول الشاعر:

ولَسْتُ بِرَاجِعٍ ما فَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَانِّي(١٨٥)

سادسها: حذف الياء وضم الاسم اكتفاء من الإضافة بنيتها، ومن ذلك قراءة أبي جعفر: (١٨٦) (قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)(١٨٧) بضم الباء. (١٨٨)

---

(١٨١) آية ٣٥، الزمر.

(١٨٢) وذلك لأنها تحركت وانفتح ما قبلها.

(١٨٣) آية ٨٤، يوسف.

(١٨٤) آية ٥٦، الزمر.

(١٨٥) أي يقول: يا لهف. ولم أتوصل إلى معرفة قائله، وأورده ابن جني في *المحتسب*، مج ١، ص ٢٧٧؛ وفي *الخصائص*، مج ٣، ص ١٣٥؛ وابن الشجري في *الأمالي*، مج ٢، ص ٧٤؛ وأبو البركات في *الإنصاف*، مج ١، ص ٣٩٠؛ مج ٢، ص ٤٤٩؛ والمرادي في *توضيح المقاصد*، مج ٣، ص ٣٠٩.

(١٨٦) ورويت عن ابن كثير، انظر في هذه القراءة: النيسابوري، *الغاية*، مج ٢، ص ٢١٢؛ وابن الجزري، *النشر*، مج ٢، ص ٣٢٥؛ وابن خالويه، *مختصر شواذ القرآن*، ص ٩٣؛ وابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ٩٦.

(١٨٧) آية ١١٢، الأنبياء.

(١٨٨) انظر في هذه الأوجه: ابن القواس، *شرح ألفية ابن معطي*، مج ٢، ص ص ١٠٤٦ - ١٠٤٧: وابن يعيش، *شرح المفصل*، مج ٢، ص ١١؛ وابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، مج ٣، ص ١٣٢٣.

أما إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياءً مشددةً كبُنَيّ مصغرُ: ابن(١٨٩) فليس فيه إلا ثلاثة أوجه، هي :

١ ـ كسر الياء مشددة، وذلك بحذف ياء المتكلم — فرارًا من اجتماع ثلاثة متماثلات — وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، فيقال: يا بنيِّ أقبل، وهذا هو المختار.(١٩٠)

٢ ـ تسكين الياء غير مضعفة، وذلك أنه بعد حذف ياء المتكلم استثقلت الياء المضعفة المكسورة فحذفت الياء الثانية — لام الكلمة — وبقيت الياء المزيدة للتصغير ساكنة(١٩١) على حالها، وهذا أضعف الأوجه، لحذف لام الكلمة.

٣ ـ فتح الياء، إما بناء على أن ياء المتكلم قلبت ألفًا ثم حذفت؛ لأنها بدل من حرف ثقيل يحذف في النداء،(١٩٢) وبقيت الفتحة دليلاً على المحذوف، وإما بناء على حذف الياء الثانية — لام الكلمة — وإدغام ياء التصغير في ياء المتكلم مفتوحة على الأصل،(١٩٣) كما في نحو: يَدَيَّ.(١٩٤)

ويرى أبو حاتم(١٩٥) والفراء أن الفتح يُخَرَّجُ على أنه من قبيل الندبة. قال أبو بكر في

---

(١٨٩) بعد حذف همزة الوصل ورد لام الكلمة، وأصله: بنو، أو بني، فصار مع ياء التصغير بنيوا، إذا قدرت لامه واوا، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الباء، لاجتماعهما في كلمة واحدة والسابق منهما سكن، وإذا قدرت لامه ياء قيل: أدغمت الياء في الياء، لاجتماعهما في كلمة والسابق منهما ساكن.

(١٩٠) انظر: مكي بن أبي طالب، *مشكل إعراب القرآن*، مج ١، ص ٤٠٣؛ والطبرسي، *تفسيره*، مج ٣، ص ١٥٣.

(١٩١) انظر: مكي بن أبي طالب، *مشكل إعراب القرآن*، مج ٣، ص ٤٠٤؛ ومحمد بن علي الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني* (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، د.ت.)، مج ٣، ص ١٥٦.

(١٩٢) انظر: مكي بن أبي طالب، *مشكل إعراب القرآن*، مج ١، ص ٤٠٤؛ وابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، مج ٣، ص ١٣٢٤.

(١٩٣) انظر: ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، مج ٣، ص ١٣٢٤؛ والمرادي، *توضيح المقاصد*، مج ٣، ص ٣١٠.

(١٩٤) كقوله تعالى: ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾، آية ٥٠، آل عمران.

(١٩٥) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢، ص ٦٢.

أثناء شرحه قول امرىء القيس:

أفـاطمُ مهـلاً بعضَ هَذا التَـدَلُّـلِ وإنْ كنتِ قد أَزمعتِ صُرْمِي فأَجملي(١٩٦)

«وقـال الفـراء: يا فاطمـةُ أَقبـلي، ويا فاطمةَ أَقبلي، فمن قال: يا فاطمةُ هو نداء مفرد مرفـوع،(١٩٧) ومن قال: يا فاطمـةَ كان له مذهبان: أن يقول أردت أن أقول: يا فاطم بالترخيم فرددت التاء، وقدرت فيها فتح الترخيم.(١٩٨)

والمذهب الآخر أن يقول: أردت يا فاطمتَاه فأسقطت الألف والهاء، وتركت التاء على فتحها.(١٩٩) قَرأَتِ القُرَّاء:(٢٠٠) (يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا)(٢٠١) على معنى: يا بنياه.(٢٠٢)

---

(١٩٦) امرؤ القيس، *ديوانه*، ص ١٢.

(١٩٧) وفي اصطلاح البصريين: مبني على الضم، ولا يفرق الكوفيون بين ألقاب الإعراب والبناء.

(١٩٨) وذلك باقحام التاء من غير اعتداد بها. انظر: سيبويه، *الكتاب*، مج ١، ص ص ٣١٧، ٣٣٠؛ والنـابغة الذبياني، *ديوانه*، ص٤٠؛ والفارسي *المسائل المشكلة «البغداديات»*، تحقيق صلاح السنكاوي (بغداد: مطبعة العاني، د. ت.)، ص ٥٠٥؛ ومكي بن أبي طالب، *الكشف*، مج ٢، ص ٣؛ وابن الشجري، *الأمالي*، مج ٢، ص ص ٨٣ ـ ٨٤؛ وابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، مج ٣، ص ص ١٣٦٩ ـ ١٣٧٠.

(١٩٩) انظر: أبا العباس ثعلبا، أحمد بن يحيى، *مجالس ثعلب*، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩م)، مج ١، ص ٧٤.

(٢٠٠) انفرد بفتح ياء النفس — إذا كان واحدًا — عاصم في هذه الآية برواية أبي بكر عنه، وفي القرآن كله برواية حفص عنه، وقرأ بقية السبعة بالكسر في القرآن كله. ونقل عن ابن كثير أيضًا إسكان الياء مفردة في الآيتين ١٣ و١٧ من سورة لقمان. انظر: ابن مجاهد، *السبعة*، ص ص ٣٣٤، ٥١٢؛ ومكي بن أبي طالب، *الكشف*، ص ص ٥٢٩؛ *والتبصرة*، ص ص ٢٢٣، ٢٩٤، ٢٩٥، والداني، *التيسير*، ص ص ١٢٤، ١٧٦.

(٢٠١) ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، آية ٤٢، هود.

(٢٠٢) علي الندبة. انظر: الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ٣٥؛ وابن خالويه، *الحجة*، ص ص ١٨٧، ٢٨٥؛ والنحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢، ص ص ٩٢، ١٢٠ ـ ١٢١.

قال أبو بكر وأنشدني أبو العباس للنابغة :

كِليني لِهمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وليلٍ أُقَاسِيهِ بَطيءِ الْكَوَاكِبِ[203]

وذكر أبو العباس في فتح «أُمَيْمَةَ» الوجهينَ اللذين ذكرهما الفراء . »[204]

وتوجيه قراءة فتح الياء على أنه من قبيل الندبة[205] مقبول، يؤيده الموقف بين أب يندب ابنه على ما هو فيه، وابنِ حاله تستدعي الندبة والرثاء، ويبدو أن هذا توجيه كوفي،[206] وقد ضَعَّفَهُ الأخفشُ،[207] وضَعَّفَ النحاسُ ما ذهب إليه الفراء من تخريجه على الندبة في سورة يوسف[208] بأن ذلك ليس موضع ندبة .[209]

ويرى الفارسي أن التاء زيدت ثم فتحت اتباعًا لحركة الميم ، أو أن التاء زيدت مقحمة بين الميم وحركتها آخذة حركة الميم (الفتحة)، ثم حركت الميم بالفتح اتباعًا لحركة التاء .[210] واختار الأول من قولَيْ أبي علي بن مالك .[211]

---

(٢٠٣) النابغة الذبياني، *ديوانه*، ص ٤٠ ، واستشهد به على الوجه الأول سيبويه، *الكتاب*، مج ١ ، ص ٣١٧ ؛ وانظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢ ، ص ١٢١ ؛ وابن خالويه، *الحجة*، ص ١٩٢ ؛ والفارسي، *البغداديات*، ص ٥٠١ ؛ وابن الشجري، *الأمالي*، مج ٢ ، ص ٨٣ .

(٢٠٤) أبو بكر، شرح *القصائد السبع*، ص ص ٤٣ ـ ٤٤ ، وأشار الفراء إلى الوجهين في *معاني القرآن*، مج ٢ ، ص ٣٢ في حديثه عن الآية ٤ من سورة يوسف : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ .

(٢٠٥) أشار إليه الفراء في بيان قراءة الفتح في الآية ٥ من سورة يوسف : ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا۟ لَكَ كَيْدًا ﴾ .

(٢٠٦) انظر: الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢ ، ص ٣٥؛ وثعلبا، *المجالس*، مج ٢ ، ص ٣٨٥؛ وابن خالويه، *الحجة*، ص ص ١٨٧ ، ٢٨٥ .

(٢٠٧) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢ ، ص ٩٢ .

(٢٠٨) وهي قراءة للسدى. انظر ابن جني، *المحتسب*، ص ٣٢٣ .

(٢٠٩) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢ ، ص ١٢١ ؛ ومكي بن أبي طالب، مشكل *إعراب القرآن*، مج ١ ، ص ٤٢٠ .

(٢١٠) انظر: المرادي، *توضيح المقاصد*، مج ٤ ، ص ص ٣٧ ـ ٣٨؛ والعيني، شرح *الشواهد*، مج ٤ ، ص ٣٠٥؛ والسيوطي، *الهمع*، مج ٣، ص ٩٢؛ والبغدادي، *الخزانة*، مج ١، ص ٣٧٠ .

(٢١١) انظر: المرادي، *توضيح المقاصد*، مج ٤ ، ص ٣٨؛ وابن عقيل، *المساعد*، مج ٢، ص ص ٥٥٧ ، ٥٥٨ .

وقيل: إن الاسم ليس مرخّمًا، وفتحته فتحة إعراب، فهو منادى منصوب على الأصل في المنادى، لكنه لم ينّون لأنه ممنوع من الصرف.

وقيل: إنه ليس مرخمًا أيضًا، وحركته بناءٌ. فقد ذهبت طائفة من النحاة إلى أن المنادى المفرد يبنى على الفتح؛ لأن الفتح حركة تماثل حركة إعرابه إذا أعرب؛(٢١٢) لأن علامة نصبه الفتحة، وأوردوا شاهدًا لمذهبهم:

يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشِّمَالِ هُبِّي.(٢١٣)

الترخيم

ترخيم المنادى العلم غير المختوم بالتاء.

يرخم المنادى العلم الزائد على ثلاثة(٢١٤) أحرف المبني على الضم للتخفيف كقول عنترة بن شداد:

يَدْعُونَ عَنْتَرَ والرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ(٢١٥)

أي يدعونني: يا عنترَ.

ومما كثر ترخيمه شذوذًا، لفقده العلمية كلمة «صاحب»؛ وذلك لأنها أجريت مجرى العلم لكثرة استعمالها في النداء،(٢١٦) كقول عبيد بن الأبرص:

يَا صَاحِ مَهْلاً أَقِلَّ الْعَذْلَ يَاصَاحِ وَلاَ تَكُونَنَّ لِي بِاللَّائِمِ اللَّاحِي(٢١٧)

---

(٢١٢) انظر: المرادي، *توضيح المقاصد*، مج ٤، ص٣٧؛ وابن عقيل، *المساعد*، مج ٢، ص ٥٥٨؛ والأشموني، شرح *الألفية*، مج ٣، ص ١٧٤؛ والبغدادي، *الخزانة*، مج ١، ص ٣٧٠.

(٢١٣) لم أتوصل لمعرفة قائله، وأورده المرادي في *توضيح المقاصد*، مج ٤، ص ٣٨؛ والعيني، شرح *الشواهد*، مج ٤، ص ٢٩٤؛ والأشموني، شرح *الألفية*، مج ٣، ص ١٧٤.

(٢١٤) لا يشترط في المختوم بتاء التأنيث زيادته على ثلاثة أحرف.

(٢١٥) عنترة بن شداد، *ديوانه*، ص ٢١٦.

(٢١٦) انظر: ابن مالك، شرح *الكافية الشافية*، مج ٣، ص ١٣٥٩؛ والسلسيلي، *شفاء العليل*، مج ٢، ص ٨٣٢.

(٢١٧) عبيد بن الأبرص، *ديوانه*، تقديم وترتيب كرم البستاني (بيروت: دار صادر، د.ت.)، ص ٤٩.

أراد يا صاحبُ، وهـو من قبيل النكرة المقصودة، وقال ابن خروف: أصله صاحبي(٢١٨) وترخيم المضاف شاذ أيضًا،(٢١٩) ولم يسمع ترخيم (صاحب) إلا على لغة من ينتظر.(٢٢٠) قال أبو بكر في أثناء شرحه قول امرىء القيس:

أَصَاحِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ   كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ(٢٢١)

«ويروى: أحارِ ترى برقًا.(٢٢٢) قوله: أصاحِ، معناه: يا صاحِبُ، وقوله: أَحَارِ معناه: يا حارِثُ، قال الفراء: العرب ترخم عامرًا وحارثًا ومالكًا، فيقولون: يا حار أقبل، ويا عام أقبِـل، ويا مَالِ أقبل. قرأ بعض القراء:(٢٢٣) (وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)،(٢٢٤) وأنشد الفراء:

يَا حَارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ   لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلاَ مَلِكُ(٢٢٥)

وأنشد الفراء أيضًا:

أَلا يَا حَارِ وَيْحَكَ لا تَلُمْنِي   وَنَفْسَكَ لا تُضَيِّعْهَا وَدَعْنِي»(٢٢٦)

وقراءة علي وابن مسعود ومن وافقهما بكسر اللام على لغة من ينتظر، وهي اللغة

---

(٢١٨) انظر: ابن عقيل، *المساعد*، مج ٢، ص ٥٦٢

(٢١٩) انظر: ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، مج ٣، ص ١٣٥٢؛ وابن عقيل، *المساعد*، مج ٢، ص ٥٦٢؛ والصبان، *حاشيته*، مج ٣، ص ١٨٥.

(٢٢٠) انظر: ابن عقيل، *المساعد*، مج ٢، ص ٣٦٢؛ والسلسيلي، *شفاء العليل*، مج ٢، ص ٨٣٢.

(٢٢١) امرؤ القيس، *ديوانه*، ص ٢٤.

(٢٢٢) رواية الديوان — الأصمعي — أحارِ ترى برقا كأن.

(٢٢٣) نسبت القراءة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وابن مسعود رضي الله عنه، ويحيى والأعمش. انظر: ابن خالويه، *مختصر في شواذ القرآن*، ص ١٣٦؛ وابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ٢٥٧؛ والنحاس، *إعراب القرآن*، مج ٣، ص ١٠٢؛ والزمخشري، *الكشاف*، مج ٣، ص ٤٩٦؛ والطبري، *تفسيره*، مج ٢٥، ص ٩٩؛ وابن الجوزي، *تفسيره*، مج ٧، ص ٣٢٩؛ وأبا حيان، *البحر*، مج ٨، ص ٢٨؛ والعكبري، *إملاء ما منّ به الرحمن*، مج ٢، ص ٢٢٨.

(٢٢٤) ﴿ وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ ﴾ آية ٧٧، الزخرف.

(٢٢٥) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في شرح شعره، صنعة ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة (بيروت: دار الآفاق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ص ١٣٦.

(٢٢٦) أبو بكر، *شرح القصائد السبع*، ص ٩٩.

المختارة، (٢٢٧) وَرُخِّمَ هذا الاسمُ بحذف حرف واحد على الأصل في الترخيم. (٢٢٨)

وقرأ أبو السَّوَّار الغنوي(٢٢٩) (يا مالُ) بضم اللام على لغة من لا ينتظر الحرفَ المحذوفَ، وَيَعُدَّ ما بقي بعد الترخيم اسمًا على حياله.

وقد كره الزجاج الترخيم في الآية، لمخالفته المصحف، (٢٣٠) قال ابن عباس، وقد قيل له: إن ابن مسعود قرأ: (يا مالِ): «ما أشغل أهل النار عن الترخيم.» (٢٣١) قال ابن جنّي: «هذا المذهب المألوف في الترخيم إلا أن في هذا الموضع سرًّا جديدًا، وذلك أنهم — لعظم ما هم عليه — ضعفت قواهم، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه، وقوفًا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه.» (٢٣٢)

إعراب الفعل المضارع

تسكين آخر المضارع من غير أن يسبق بجازم.

إذا تجرد الفعل المضارع عن النواصب والجوازم رفع، ولا يسكن آخره إلا إذا سبق بجازم، وهذه قاعدة مطردة في إعرابه.

---

(٢٢٧) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج ٣، ص ١٠٢؛ والصيمري، *التبصرة*، مج ١، ص ص ٣٦٦ - ٣٦٧؛ وابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، مج ٣، ص ١٣٦٣.

(٢٢٨) انظر: ابن هشام، *أوضح المسالك*، مج ٢، ص ١٤٩؛ وخالد الأزهري، *التصريح*، مج ٢، ص ١٨٦.

(٢٢٩) انظر: ابن خالويه، *مختصر شواذ القرآن*، ص ١٣٦؛ والزمخشري، *الكشاف*، مج ٣، ص ٤٩٦، وأبا حيان، *البحر*، مج ٨، ص ٢٨.

(٢٣٠) الزجاج، *معاني القرآن*، تحقيق شلبي (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، مج ٤، ص ٤٢٠؛ وانظر: ابن الجوزي، *زاد المسير*، مج ٧، ص ٣٢٩.

(٢٣١) ابن خالويه، *مختصر في الشواذ*، ص ١٣٦؛ انظر: الزمخشري، *الكشاف*، مج ٣، ص ٣٩٦؛ وابن هشام، *شرح القطر*، تحقيق محمد محيي الدين (بيروت: دار الفكر، د.ت.)، ص ٢٩٧.

(٢٣٢) ابن جني، *المحتسب*، مج ٢، ص ٢٥٧.

إلا أنه ورد ساكنَ الآخر دُونَ أن يسبق بجازم في نصوص شعرية، منها قول امرىء القيس:

فَالْـيَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْـتَـحْـقِـبٍ   إِثْـمًا مِنَ اللهِ وَلا وَاغِـلِ(٢٣٣)

في إحدى روايات البيت،(٢٣٤) قال علي بن حمزة: «ولم يقل امرؤ القيس إلا: فاليومَ أَشْرَبْ.»(٢٣٥)

وقول جرير:

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فَالأَهْـوَازُ مَنـزِلُكُمْ   وَنَهْرُ تِيرَىٰ فَمَا تَعْـرِفْكُمُ الْعَرَبُ(٢٣٦)

---

(٢٣٣) امرؤ القيس، *ديوانه*، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ص١٣٤؛ وسيبويه، *الكتاب*، مج٢، ص ٢٩٧؛ والأصمعي، *الأصمعيات*، ص٥٩؛ وابن قتيبة، *الشعر والشعراء*، تحقيق أحمد شاكر (القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، مج١، ص١٠٤؛ ومحمد بن الحسن بن دريد، *جمهرة اللغة*، تحقيق كرنكو (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٥هـ)؛ والزجاج، *إعراب القرآن المنسوب له*، مج٣، ص ص ٨٣٨، ٨٤٢؛ والنحاس، *إعراب القرآن*، مج٢، ص ص ٨٧، ٧٠٤؛ والقاضي الجرجاني، علي عبدالعزيز، *الوساطة*، تحقيق محمد أبي الفضل والبجاوري (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.)؛ وابن جني، *الخصائص*، مج١، ص٧٤؛ وابن عصفور، *المقرب*، مج٢، ص٢٠٤؛ *وضرائر الشعر*، ص٩٤.

(٢٣٤) والروايتان الأخريان: رواية الأصمعي «فاليوم أسقى،» *الديوان*، ص١٢٢. ورواية: زيادات ملحق الطوسي «فاليوم فاشرب» أمر من الشرب، *الديوان*، ص٢٥٨. وانظر: أبازيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت، *النوادر*، تحقيق محمد أحمد (بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ص١٨٧؛ والمبرد، *الكامل*، مج١، ص٣١٨؛ والجوهري، *الصحاح*، مج٥، ص١٨٤٤ «وغل.»

(٢٣٥) انظر: علي بن حمزة اللغوي، *التنبيهات* «مع كتاب *المنقوص والممدود* للفراء»، تحقيق الراجكوتي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧م)، ص١١٦.

(٢٣٦) ورواية *ديوان جرير بن عطية*، تحقيق نعمان طه، ط٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٦م)، ص٤٤١: «فلم تعرفكم» ولا شاهد فيها.» وانظر: الجاحظ، *البيان والتبيين*، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٣ (القاهرة: الخانجي، د.ت.)، مج٣، ص٨٣؛ وأبا الفرج الأصفهاني، *الأغاني* (د.م.: دار الفكر، د.ت.)، مج٣، ص٧٣؛ وابن دريد، *الجمهرة*، مج٣، ص١٥١؛ وابن جني، *المحتسب*، مج١، ص ص ١١٠، ١٢٣؛ *والخصائص*، مج١، ص ٧٤؛ وابن سيده، *المخصص*، مج١٥، ص١٨٨. ويروي: فالأهواز داركم: فالأهواز موعدكم: والأهواز: فلا =

وقول الآخر:

ونــاعٍ يُخَبِّرْنَــا بِمَــهــلكِ سَيِّدٍ   تَقَـطَّعُ مِنْ وَجْـدٍ عليهِ الأَنَامِلُ(٢٣٧)

فعدّ بعض النحاة هذا من قبيل الضرورة الشعرية، (٢٣٨) وعد الأخفش ذلك ضرورة قبيحة. (٢٣٩)

وأنكر المبرد والزجاج تسكين المضارع المرفوع والمنصوب في اللغة؛ لما فيه من إذهاب حركة الإعراب التي أتى بها لبيان المعنى، ورويا ما ورد من ذلك على وجوه تلائم ما ذهبا إليه. (٢٤٠)

وعده آخرون من قبيل التخفيف(٢٤١) الجائز في لغة العرب التي تنشد التخفيف وَتَلْجَأُ إليه بالحذف حينًا وبتسكين المتحرك حينًا آخر. وقد اتفق النحويون على جواز حذف الحركة

تعـرفكم: فلا يعـرفكم. ونهر تيرى: من نواحي الأهـواز. انظر: الحموي، *معجم البلدان*، مج٢، ص٦٦؛ مج٥، ص٣١٩.

(٢٣٧) لم ينسبه أحد ممن أنشده. انظر الفراء، *معاني القرآن*، مج٢، ص١٢؛ وأبابكر، *شرح القصائد السبع*، ص١١؛ وابن عصفور، *ضرائر الشعر*، ص٩٤.

(٢٣٨) انظر: أبوعبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني، *مايجوز للشاعر في الضرورة*، تحقيق رمضان عبدالتواب وصلاح الهادي (الكويت: مكتبة دار العروبة، د.ت.)، ص ص ٢٢٥، ٢٢٧؛ الحسن بن رشيق الأزدي القيرواني، *العمدة في محاسن الشعر*، تحقيق محمد محيى الدين (بيروت: دار الجـيل، ١٩٧٢م)، مج٢، ص ص ٢٦٩، ٢٧٤؛ والـرضي، *شرح الكفـاية*، مج٢، ص٢٣٠؛ والمرادي، *توضيح المقاصد*، مج٤، ص٣٣٢؛ والبغدادي، *الخزانة*، مج٣، ص٥٣٠.

(٢٣٩) انظر: أبازيد، *النوادر*، ص١٨٨؛ والبغدادي، *الخزانة*، مج٣، ص٣٥١.

(٢٤٠) انظر: النحاس، *إعراب القرآن*، مج٢، ص ص ٧٠٣ ـ ٧٠٤؛ والحسن بن عبدالله السرافي، *شرح الكتـاب*، مج١، تحقيق عبـدالمنعم فائـز (بـيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ص٤٨٠؛ وابن جني، *الخصـائص*، مج١، ص٥٧؛ ابن عصفور، *ضرائر الشعر*، ص٩٥؛ والبغدادي، *الخزانة*، مج٣، ص٢٥١.

(٢٤١) انظر: الفراء، *معاني القرآن*، مج٢، ص١٢؛ والزجاج، *إعراب القرآن «منسوب له»*، مج٣، ص٨٣٨؛ ومقدمتان في علوم القرآن: ١ ـ المجهول، ٢ ـ لابن عطية، ص١١٤؛ وأبا البركات، *البيان*، مج٢، ص٢٣٣.

للإدغام، وقرأ بذلك القراء، كقوله تعالى: ﴿ مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾(٢٤٢) فقاس القائلون بذهاب الحركة للتخفيف على ذهابها للإدغام، ويؤيد ذلك مجيء التخفيف في الأبيات المتقدمة وغيرها، وفي أحرف من القرآن قُرِئَ بها بإسكان المتحرك تخفيفًا،(٢٤٣) كما سيأتي.

أما أبو بكر بن الأنباري فيرى أن هذا من قبيل التخفيف الجائز في الكلام، قال في أثناء تفسيره لبيت امرئ القيس المتقدم «وأنشده سيبويه (فاليوم أشربْ)(٢٤٤) فسكن الباء طلبًا للتخفيف، كما قرأ أبو عمرو:(٢٤٥) (ويأمركم)(٢٤٦) و (ينصركم)(٢٤٧) وكما قال الآخر:

وَنَاعٍ يُخَبِّرْنَا بِمَهْلِكِ سَيِّدٍ   تَقَطَّعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الأَنَامِلُ

أراد: يُخَبِّرُنَا، فسكَّن الراء طلبًا للتخفيف والاختصار.»(٢٤٨)

وأميل إلى ما ذهب إليه أبو بكر — تبعًا للفراء — من أن حذف الحركة في هذه النصوص وأمثالها للتخفيف، وليست من قبيل الشاذّ، ولا من قبيل تحريف الرواية كما يرى المبرد والزجاج؛ وذلك لكثرة النصوص المنقولة عن الثقات الواردة بذلك من الشعر وغيره، فمن النصوص الشعرية — بالإضافة إلى ما تقدم — قول أمية بن أبي الصلت:

تَأْبَى فَمَا تَطْلُعْ لهم في وقتها   إلَّا معذَّبَةً وإِلَّا تُجْلَدُ(٢٤٩)

---

(٢٤٢) آية ١١، يوسف.

(٢٤٣) انظر: السيرافي، *شرح الكتاب*، ص ص ٤٧٨-٤٨١؛ وابن عصفور، *ضرائر الشعر*، ص ص ٩٥، ٩٦.

(٢٤٤) سيبويه، *الكتاب*، مج٢، ص٢٩٧، وعبارته «وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم.»

(٢٤٥) انظر: ابن زنجلة، *حجة القراءات*، ص٩٧؛ ومكي بن أبي طالب، *الكشف*، مج١، ص٢٢٠؛ وابن الجزري، *النشر*، مج٢، ص ص ٢١٢، ٢١٥، ٢٤٣؛ والدمياطي، *الإتحاف*، ص ص ١٣٦، ١٨١.

(٢٤٦) من قوله تعالى: ﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾، آية ٢٦٨، البقرة.

(٢٤٧) من قوله تعالى: ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾، آية ١٦٠، آل عمران.

(٢٤٨) أبوبكر، *شرح القصائد السبع*، ص ص ١٠ - ١١.

(٢٤٩) ابن عبد ربه، *العقد الفريد*، مج ٦، ص ١٧٦؛ *وفي شرح ديوان أمية* (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت.)، ص ٣١: تأبى فلا تبدو لنا في رسلها، ولا شاهد على هذه الرواية.

=

وقول الأسدي :

كُنَّا نُرَقِّعُهَا وَقَدْ مُزِّقَتْ واتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (٢٥٠)

وقول الراعي النميري :

تَأْبَى قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِفْ لَكُمْ نَسَبًا وَابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ الْبَلَدِ(٢٥١)

وقول لبيد بن ربيعة العامري :

تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَعْتَلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا(٢٥٢)

ومن غير الشعر قراءة أبي عمرو — بالإضافة إلى ما تقدم — في قوله تعالى : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ ، (٢٥٣) بالتسكين ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾ ، (٢٥٤) وفي قوله : ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾(٢٥٥) وفي قوله عز وجل : ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ . (٢٥٦) ويؤيد صحة هذا الرأي ما نقله الدمياطي(٢٥٧) من أن ذلك لغة لبني أسد وتميم وبعض نجد .

---

(٢٥٠) القاضي الجرجاني، *الوساطة*، ص ٦ .

(٢٥١) الراعي النميرى، *ديوانه*، ص ٧٩؛ والخليل بن أحمد، *الجمل المنسوب له*، ص ٢٠٧؛ وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، *الأضداد*، نشرها أوغست هفنر (بيروت : دار الكتب العلمية عن المطبعة الكاثوليكية، ١٩١٢م)، ص ١١٧؛ وأبو بكر، *الزاهر*، مج ٢، ص ١٨؛ والقاضي الجرجاني، *الوساطة*، ص ٦؛ وابن جني، *الخصائص*، مج ١، ص ٧٤ .

(٢٥٢) لبيد بن ربيعة العامدي، *ديوانه*، تحقيق إحسان عباس، ط ٢ (الكويت : مطبعة الحكومة، ١٩٨٤م)، ص ٣١٣؛ وأبو بكر، شرح *القصائد السبع*، ص ٥٧٣؛ والنحاس، *شرح القصائد التسع*، مج ١، ص ٤١٧؛ وابن عبدربه، *العقد الفريد*، مج ٦، ص ١٧٦؛ والقاضي الجرجاني، *الوساطة*، ص ٥؛ وابن جني، *الخصائص*، مج ١، ص ٧٤؛ وعلي بن حمزة، ص ١١٧ .

(٢٥٣) آية ٥٩، البقرة .

(٢٥٤) آية ١٥١، البقرة .

(٢٥٥) آية ١٠٩، الأنعام .

(٢٥٦) آية ٢٨، هود . وانظر في ذلك : الفراء، *معاني القرآن*، مج ٢، ص ١٢؛ والنحاس، *إعراب القرآن*، مج ٢، ص ٨٧؛ وابن خالويه، *الحجة*، ص ٧٧؛ ومكي بن أبي طالب، *الكشف*، مج ١، ص ٢٤٠؛ *والتبصرة*، ص ص ١٤٨، ١٤٩؛ والداني، *التيسير*، ص ٧٣؛ وابن الجزري، *النشر*، مج ٢، ص ٢١٢ .

(٢٥٧) الدمياطي، *الإتحاف*، ص ١٣٦؛ وانظر : أبا حيان، *البحر*، مج ١، ص ٢٠٦؛ والسيوطي، *الهمع*، مج ١، ص ١٨٧ .

A Study of the Qur'ānic Readings in Ibn Al-Anbārī's Commentary on the Seven Long Odes (Sharh al-Qaṣā'id al-Sab' al-Tiwāl)

S.S. Al-Omair
Associate Professor, Department of Arabic, College of Arts,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. Ibn Al-Anbārī is a leading figure of the Kūfan grammatical school. He contributed more than any one else to the establishment of this school and the propagation of its ideas.

The paper deals with the Qur'ān readings that Ibn Al-Anbārī uses as textual evidence (*shawāhid*) in his comments on the seven long odes. Since these Qur'ānic readings are scattered throughout this book, my aim is to classify them under the usual grammatical categories that are found in the Alfiyya of Ibn Mālik. A further step is to introduce, briefly, the grammatical or morphological issue in question and mention what Ibn Al-Anbārī says about it. I will then verify the particular Qur'anic reading that Ibn Al-Anbārī uses as textual evidence and document it by mentioning the reader or readers to whom it is ascribed. I will moreover clarify in the process the differences among the grammarians on the particular issue and try to choose the most convincing and likely analysis.